

التطورات العامة في الأردن في عهد رئيس الوزراء وصفي التل (1962-1971) (دراسة تاريخية - الصحافة مصدراً)

إبراهيم فاعور الشرعة، أنور دبشي الجازي*

ملخص

ترصد هذه الدراسة أثر التطورات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والقانونية والتعليمية التي شهدتها المملكة خلال المدة التي ترأس فيها وصفي التل الحكومة الأردنية، وقد بينت الدراسة كيف ساهمت مجموعة الخطوات والقرارات التي اتخذتها حكومات التل خلال عقد الستينيات في سبيل تحسين وتطوير هذه الجوانب، ففي الناحية الاقتصادية ركز التل على السعي لرفد خزينة الدولة بالأموال اللازمة من عدة مصادر من أجل العمل على تحفيز النمو الاقتصادي والقيام بالمشاريع الإنمائية، ومن الناحية الإدارية جرى الاهتمام بمحاولة تحديث أداء عمل الجهاز الإداري، والمؤسسات والدوائر الحكومية، وأما الجانب الاجتماعي فشهد الكثير من الخطوات التي أثرت في تطوره وتقدمه، وعملت حكومة التل على إصدار العديد من القوانين والتشريعات التي نظمت مختلف مناحي الحياة في المملكة. واعتمدت هذه الدراسة على الصحافة الأردنية بوصفها مصدر تاريخي لتوثيق الأحداث.

الكلمات الدالة: الأردن، وصفي التل، التطورات الاقتصادية، الإدارية، الاجتماعية، القانونية.

المقدمة

تسلم وصفي التل رئاسة الحكومة خمس مرات خلال المدة (1962-1971)، وجرى في عهد الحكومات التي ترأسها العديد من التطورات في مختلف الجوانب، الاقتصادية والإدارية والاجتماعية، وفي مجال التعليم، والتشريع وإصدار القوانين والأنظمة. وتحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على الجوانب السابقة واستعراض مراحل نشأتها وتطورها؛ ففي الجانب الاقتصادي تركزت أعمال حكومة التل على التنوع في المصادر المالية لرفد خزينة الدولة الأردنية، فنرى أنها عملت على عقد اتفاقيات اقتصادية مع بعض الدول العربية خاصة الخليجية منها، من أجل الحصول على منح وقروض صُرفت في تمويل المشاريع الإنمائية في المملكة.

وتطور في هذه الحقبة الزمنية قطاع التصدير والتبادل التجاري مع الدول العربية والأجنبية، ولاسيما تصدير المنتجات الزراعية، ولهذا نجد أن الأردن صدرت في العام 1965 محصول القمح إلى الجمهورية العربية المتحدة، ودعمت حكومة التل قطاع الصناعات التعدينية مثل: البوتاس والفوسفات من خلال اتخاذ عدة إجراءات أدت إلى زيادة نسبة تصدير هاتين المادتين اللتان كانتا عماد الاقتصاد الأردني في تلك المدة.

وقد تناولت الدراسة موضوع تطوير وتحديث الجهاز الإداري الحكومي الذي أولته حكومة التل الأولى أهمية خاصة، من خلال اتخاذ مجموعة من الخطوات العملية مثل: تشكيل اللجان المختصة التي وضعت الخطط المناسبة لتطوير عمل موظفي أجهزة الدولة، ورفد الدوائر والمؤسسات بالكفاءات المختصة، وإقرار علاوة مالية للموظفين من أجل تحفيزهم على العمل بما يخدم الموظفين.

وتبين هذه الدراسة مدى اهتمام الحكومات التي ترأسها التل بالجوانب الاجتماعية؛ فمثلاً حرص التل على مقابلة المواطنين من مختلف مناطق المملكة للاستماع إلى مطالبهم، ولذلك فقد خصص يوم الثلاثاء من كل أسبوع من أجل هذه الغاية، وتطرقنا في الدراسة إلى المشاريع الخدمية ومشاريع البنية التحتية مثل: الطرق والمياه والكهرباء والمشاريع الزراعية في مختلف أنحاء المملكة، بما فيها الضفة الغربية التي شهدت خلال هذه المدة تطور العديد من الخدمات، مثل: بناء الدوائر الحكومية، وتوسيع أعمالها، وتنشيط التجارة الداخلية، وتوسعة مطار القدس، وفتح وتعبيد الطرق بين محافظات الضفة.

*قسم التاريخ، الجامعة الأردنية؛ وقسم التاريخ والجغرافيا، جامعة الحسين بن طلال، الأردن. تاريخ استلام البحث 2019/7/24، وتاريخ قبوله 2019/9/26.

وأظهرت الدراسة التطور الذي شهده قطاع التربية والتعليم والتعليم العالي، فقد تأسست الجامعة الأردنية عند ترأس وصفي النل أول حكومة في عام 1962، وكانت المملكة في تلك المدة بحاجة ماسة لوجود مؤسسة تعليم عالي وطنية، نظراً للأعداد الكبيرة من الطلبة الذين كانوا يكملون دراساتهم الجامعية في الجامعات والمعاهد العربية والأجنبية.

وتكمن أهمية الدراسة في التركيز على استعراض وابرار التطورات في مختلف نواحي الحياة خلال المدة الزمنية التي كان فيها النل رئيساً للوزراء، إضافة إلى ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بشكل جامع ومفصل، وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر الأولية التي أمدت الدراسة بالمعلومات الوافية والتفصيلية، ومنها: الصحف الأردنية، إذ اعتمدت عليها الدراسة بشكل أساسي نظراً لمواكبتها المواضيع التي تطرقت لها، على الرغم من الصعوبة التي واجهتنا في هذا الجانب، والمتمثلة في أن هذه الصحف كانت تصدر بشكل يومي وبأعداد لا بأس بها من الصفحات، مما تطلب بذل مجهوداً كبيراً في استخلاص المعلومات التي تهتم الدراسة منها، ومن المصادر الأخرى التي تناولتها الدراسة؛ الوثائق الحكومية، وتقارير الوزارات، إضافة إلى بعض الدراسات ذات العلاقة.

المشاريع الاقتصادية:

اتخذت حكومة النل الأولى عدة خطوات كان لها آثار ايجابية على الاقتصاد الأردني، فعند بداية تشكيلها، عملت الحكومة على استقطاب أصحاب رؤوس الأموال الأردنية المهاجرة في الخارج، وتشجيعها على ضرورة استثمار هذه الأموال في الاقتصاد الأردني، مع التأكيد على أن هذه الاستثمارات ستخضع لمراقبة الحكومة، حرصاً منها على مصلحة المستهلك، (المنار، 505، 1962).

وكانت هذه الحكومة تسير وفق خطة مدروسة تهدف إلى توزيع المشاريع الاقتصادية والخدمية في أنحاء المملكة، ولتحقيق ذلك الهدف أعدت الحكومة قائمة بجميع هذه المشاريع وتنفيذها تبعاً حسب أهميتها، ولتخفيف الأعباء الاقتصادية على المواطنين، قامت حكومة النل بتخفيض أسعار الخبز والمحروقات والمشتقات النفطية، والخضار واللحوم، إضافة إلى تعديل الرسوم الجمركية لتذليل المصاعب أمام الخزينة والمستوردين، وتخفيض الجمارك على المواد الغذائية الضرورية ورفعها على الكماليات، وعملت الحكومة على تخفيض أسعار الكهرباء في عمان، ودراسة إمكانية تخفيضها بمختلف مناطق المملكة، (المنار، 532، 1962).

وكانت حكومة النل تجري اتفاقيات تعاون مع بعض الدول العربية لتمويل المشاريع الإنمائية في المملكة، فمثلاً أجرت الحكومة في بدايات عهدها محادثات مع الحكومة الكويتية للحصول على قرض مالي قدره أربع ملايين دينار كويتي، ولهذا شكّل مجلس الوزراء برئاسة النل، وفد رسمي لزيارة الكويت للتفاوض مع الحكومة الكويتية، للحصول على هذا القرض، وقد تألف الوفد المفاوض من وزير المالية، والاقتصاد، ونائب رئيس مجلس الإعمار، وثلاثة من الخبراء الأخصائيين، (المنار، 1962، 228).

ووقعت الحكومة أول وأوسع اتفاقية تعاون اقتصادي مشترك مع المملكة العربية السعودية فيما يعرف باتفاقية الطائف التي عقد بين الجانبين في أكتوبر 1962، ونصّت هذه الاتفاقية على جملة من المواد المتعلقة بالتبادل التجاري بين الجانبين، والإعفاءات الجمركية على العديد من السلع والبضائع، وتسهيل مرور واقامة وعمل الأشخاص في البلدين، وتسهيل وتنظيم الشحن والتراخيص بين الجانبين، وغيرها من مواد التعاون المشترك بين البلدين، (وزارة الاقتصاد الوطني، 1971).

ويهدف زيادة العائدات المالية، ورفد خزينة الدولة بالأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الإنمائية المختلفة، وقعت حكومة النل مع شركة نفط (التابلاين)، اتفاقية رفع عائدات الأردن لقاء مرور أنابيب الشركة من أراضيها، وقد قضت الاتفاقية أن تدفع الشركة مبلغ عشرة ملايين دولار للحكومة عند إقرار الاتفاقية، إضافة لأربعة ملايين دينار سنوياً، (المنار، 539، 1962).

ومن أجل التقليل من النفقات الحكومية أصدر النل أمراً بإلغاء علاوات سفر الوزراء، إضافة للمياومات أثناء تنقلاتهم بالمملكة، وأن تكون مكالماتهم الهاتفية الخارجية الخاصة على حسابهم الخاص، (المنار، 541، 1962).

وحرصت حكومة النل على تنوع وتعدد القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في رفد الخزينة العامة بالعملية الصعبة، فمثلاً نشط في تلك المدة قطاع السياحة، وزادت أعداد السياح الأجانب، فقد زار الأردن عام 1962 أكثر من (200) ألف سائح أجنبي، (المنار، 1962، 539).

وهناك أمثلة أخرى على محاولة حكومة النل التنوع في رفع مداخيل الخزينة من الأموال، فمثلاً رفعت الحكومة مساهمتها في شركة صناعة الأدوية الأردنية بمقدار (40) ألف دينار، والقوات المسلحة بمقدار (10) آلاف دينار، وكذلك زيادة مساهمتها في

رأس مال شركة صناعة الورق الأردنية إلى مائة ألف دينار، إضافة إلى المساهمة في رأس مال شركة اتحاد باصات العاصمة، ومنح الشركة قرضاً مع اشتراك الحكومة في إدارتها بشكل يضمن استمرار الشركة في تقديم الخدمات المطلوبة للمواطنين في العاصمة، (الأردن، 6129، 1965).

وفي مجال الصادرات الأردنية المتنوعة إلى الخارج وكذلك التبادل التجاري مع الدول العربية والأجنبية، فقد سعت حكومة التل إلى تطوير هذا القطاع الهام لما له من أثر مباشر في دعم خزانة الدولة من الأموال التي تحتاجها، إضافة لانعكاسه على تطور وتقدم الصناعات الأردنية، فقد قامت الحكومة عام 1965 بإجراء تعديل في التبادل التجاري الذي عقد مع العراق عام 1954، بإذ تم تطويره وتحديث بما يناسب من التقدم الصناعي والزراعي الذي شهده البلدان في ذلك الوقت، إضافة لذلك زاد البلدان نسبة التبادل التجاري بينهما، (الأردن، 6175، 1965).

وعقد الأردن اتفاقية تبادل تجاري مع الجمهورية العربية المتحدة، قام فيها الأردن بتصدير القمح والعدس إلى الجمهورية، مقابل استيراده سلع إنتاجية كان يحتاجها، (الأردن، 6177، 1965)، وكذلك تصدير الزيت والزيتون، إذ سمحت وزارة الزراعة للمزارعين الأردنيين بتصدير حوالي 400 طن من الزيت إلى بعض الأقطار العربية، التي كان يعيش فيها جاليات أردنية كانت قد اعتادت على استهلاك الزيت المحلي، وكذلك تصدير كميات مماثلة من الزيتون الأخضر المكبوس إلى تلك الأقطار، وكانت دولة الكويت تستورد كميات كبيرة من الخضار والفاكهة الأردنية وخاصة الموز، فيما صدرت وزارة الزراعة عام 1965 كميات من الخضار والفاكهة إلى الأسواق الإيطالية، إذ كان الأردن يستورد من إيطاليا ما قيمته مليون و600 ألف دينار مقابل 150 ألف دينار صادرات لها، وجرت مباحثات اقتصادية بين الأردن ولبنان، لبحث إمكانية تصدير البضائع اللبنانية عبر ميناء العقبة، (الدفاع، 9443، 1967).

وفي مجال الصناعات التعدينية مثل النحاس، المنغنيز، البوتاس والفوسفات، فقد اهتمت حكومة التل بهذا القطاع لما له من أهمية كبيرة في ردف خزانة الدولة بالأموال، (خير، 1974)، إذ أجرت دائرة الجيولوجيا دراسة معمقة في منطقة وادي عربة للبحث عن خامات النحاس، وقد خلصت إلى توفر كميات كبيرة من النحاس في هذه المنطقة، كما عملت الدائرة على استقدام خبراء جيولوجيين من ألمانيا للعمل فيها، وكلفت الدائرة شركة أردنية لإنتاج النحاس بكميات تجارية، كما عملت الحكومة على إجراء مفاوضات مع الحكومة اليابانية لرفع التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلى مستوى سفارة، والسماح للشركات اليابانية بالتنقيب عن المعادن والنفط في المملكة، (المنار، 539، 1962)، وأعدت وزارة الاقتصاد الوطني مطلع عام 1963 البحث عن خامات النحاس في مناطق وادي عربة، وجرى إصلاح طريق العقبة- بئر مذكور وطريق معان- غرندل من أجل هذه الغاية، وفي عام 1967 كشفت سلطة المصادر الطبيعية عن وجود حوالي مليون طن من المنغنيز الممزوج بما نسبته 2% من النحاس، (الدفاع، 9447، 1967).

أما مادة البوتاس، فقد أرسلت حكومة التل وفد حكومي برئاسة وزير الاقتصاد وأعضاء من شركة البوتاس لزيارة دول: الكويت والسعودية وقطر والبحرين من أجل تشجيع رؤوس الأموال الحكومية والأهلية في تلك الدول للاستثمار في الشركة، (المنار، 542، 1962)، وفي عام 1967 بدأ المصنع الذي أقيم على الطرف الجنوبي من البحر الميت بإنتاج مادة البوتاس، وقد اشتملت مرافق شركة البوتاس على المصنع، وبناء سد في البحر الميت بطول كيلومتر لحجز الأملاح الناتجة عن مياه البحر، ومدينة سكنية للعمال، (الدفاع، 9425، 1967).

أما مادة الفوسفات فقد قامت حكومة التل بعدة إجراءات لتسويق هذه المادة خارجياً، منها: تخفيض أجور نقل الفوسفات إلى ميناء العقبة، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتخفيض كلفة الإنتاج، والطلب من وزارة الخارجية الدخول في مفاوضات مع الدول التي يستورد الأردن منها بعض منتجاتها لتصدير الفوسفات إليها بالمقابل، (الأردن، 5476، 1963)، وبلغ حجم الصادرات من هذه المادة عام 1966 ما مجموعه مليون و285 ألف طن إلى 10 دول أوروبية وأسيوية (الدفاع، 9397، 1966).

ومن أجل الاهتمام بالمغتربين الأردنيين في الخارج ورعاية شؤونهم، وتشجيعهم لزيارة المملكة، شكلت حكومة التل لجنة خاصة بهؤلاء المغتربين. وفي عام 1965 الفت الحكومة وفد اقتصادي أردني برئاسة وزير الاقتصاد الوطني للدخول في مفاوضات سياسية واقتصادية بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة للتوصل إلى اتفاق حول أملاك الرعايا الأردنيين الذين شملتهم قوانين التأميم في الجمهورية، (الأردن، 6129، 1965).

ويظهر حجم الاقتصاد الأردني ولاسيما في قطاع المصانع من خلال دراسة إحصائية قامت بها مديرية الإحصاءات العامة، فقد بلغ عدد المصانع في المملكة في شهر آذار من عام 1962 حوالي 7 آلاف مصنع، وعدد العمال الذين كانوا يعملون فيها

حوالى 14900 عامل،(الكتكوت، 2015).

وفى هذا الجانب كان التل قد صرح خلال مؤتمر صحفى أنّ حياة الأردن غير مرتبطة بالمساعدات الأجنبية، وأن الحكومة تتمسك بسياسة الحرية الاقتصادية، وتعتز بما حققه الأردن من تقدم وازدهار اقتصادي،(الأردن، 5434، 1963).

ويبدو أنّ هناك نوع من الاحتكار من قبل التجار لبعض المواد الأساسية مثل: السكر، ويظهر ذلك من خلال إصدار التل أمر دفاع حوّل بموجبه وكيل وزارة الجمارك بوضع يده على ما مجموعه 20% من نسبة مستوردات السكر التى كانت تصل إلى المملكة لحساب دائرة التموين، على أن تدفع الدائرة ثمن هذه المادة من مخصصاتها المالية، كما قرر مجلس الوزراء فى ذلك الوقت شراء أربع آلاف طن من مادة السكر، والمباشرة ببيعها بالسوق بسعر 150 فلس للرطل الواحد،(الأردن، 5452، 1963).

وأوضح التل أن سياسة حكومته فى هذا الجانب تقضى بإطلاق حرية استيراد مادة السكر، مع التأكيد على أن الحكومة تقف بموقف المراقب لمنع الاحتكار، وكان هدف الحكومة من هذه الخطوة مراعاة الحفاظ على عدم استغلال المستهلكين من قبل المستوردين والشركات الصناعية،(الأردن، 5479، 1963).

وفى عام 1970 وضعت وزارة الاقتصاد الوطنى سياسة تموينية جديدة، تضمنت قيام دائرة التموين فى الوزارة بشراء مادتي السكر والأرز من الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، ثم يتوزعها على التجار، وكانت مبررات اتخاذ هذه الخطوة تلافى طريقة استيراد هاتين المادتين من قبل المستوردين، والتي كان قد ترتب عليها ارتفاع ملحوظ فى الأسعار بسبب عملية الاحتكار، وقد ترتب على القرار الذي سمح للحكومة أن تكون هى المسؤولة عن شراء هاتين المادتين مزايًا رئيسية، وتمثلت فى إحكام الرقابة على السوق المحلى، وتخفيض السعر لمصلحة المستهلك، ومنع الاستغلال والاحتكار، وضمان توفر المواد الأساسية التموينية للمستهلك بكميات وافرة وأسعار معتدلة،(الدستور، 1220، 1970).

وكانت الحكومة تراقب المحلات التجارية وتتأكد من مدى صلاحية المواد الاستهلاكية التى تقدمها للمواطنين وبأسعار مناسبة، فمثلاً كانت وزارة الاقتصاد الوطنى ترسل المفتشين إلى الميدان للقيام بالتفتيش على المخازن والأفران للتأكد من أن بيع الخبز يتم على أساس الوزن وليس بالعدد، وذلك وفق التعليمات التى أصدرتها الوزارة بهذا الشأن،(الدفاع، 9088، 1965)، وفى بعض الأحيان كانت الحكومة تصدر أوامر دفاع تسحب بموجبها رخص المحلات التجارية التي لم تكن تتقيد بتحديد أسعار الخضار والفاكهة مع فرض الغرامة عليها،(الدفاع، 9407، 1966).

وكانت حكومة التل تقوم فى بداية كل عام بتوزيع مخصصات المساعدات الخارجية والقروض الإنمائية على المشاريع الحيوية، فمثلاً فى عام 1963 قامت الحكومة بتوزيع مخصصات المساعدات الأمريكية الإنمائية التى كانت تبلغ 7 ملايين دولار على عدد من هذه المشاريع منه،(مجلس الإعمار، 1963)، مشروع قناة الغور الشرقية، وسلطة المياه المركزية، البحث العلمى، الإرشاد الريفى، السياحة والآثار، التربية والتعليم والصحة، وتوزيع حصيلة هبة الحبوب الأمريكية البالغة 2 مليون دولار على إكمال قناة الغور الشرقية، والجمعيات التعاونية، وكذلك توزيع مخصصات القرض البريطانى البالغ 700 ألف دينار على مشاريع المياه، ونفقات دراسة طريق الغور الصافى- العقبة وتوسيع المطارات، والجمعيات التعاونية، ودراسة مشروع التنقيب عن الكبريت وإكمال فرش الطريق الصحراوي،(الأردن، 5456، 1963).

ومن أجل العمل على تطوير الاقتصاد الأردنى ودعمه، عدلت حكومة التل قانون البنك المركزى الذي صدر عام 1959،(الجريدة الرسمية، 1413، 1959)، وبموجب هذا التعديل تم حصر حق إصدار النقد والمسكوكات فى المملكة به،(الجريدة الرسمية، 1966، 1958)، ولهذا قام البنك بإصدار أول نقود تحمل اسمه،(الأردن، 6181، 1965).

وفى عام 1965 وضعت حكومة التل برنامج اقتصادى متكامل سمي بـ (برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية)، (مجلس الإعمار، 1970)، وكان البرنامج يهدف إلى: تخفيض العجز فى الميزان التجارى، وتقليص اعتماد الأردن على المعونة الأجنبية، وزيادة دخل الفرد، وتأمين الاقتصاد وفرص العمل للمواطنين،(دائرة المطبوعات والنشر، 1967).

تطوير الجهاز الإدارى:

نظراً لأهمية الجهاز الإدارى الحكومى فى خدمة المواطنين، والنهوض بالدولة الأردنية فى جميع المجالات، فقد وضع التل على سلم أولويات حكومته الأولى تطوير وتحديث هذا الجهاز، ففى مطلع شباط 1962 عُقد اجتماعاً وزارياً لهذه الغاية ترأسه الملك الحسين، أعلن فيه التل عن بدء عملية إصلاح وتطوير الجهاز الإدارى للحكومة، إذ تشكلت لجنة من بعض الوزارات وخبراء دوليين لوضع برنامج محدد لهذه الغاية،(المنار، 510، 1962)، وأصدر التل بلاغ رسمى إلى مختلف وزارات ودوائر الدولة

جاء فيه: "تنفيذاً للأمر الملكي الكريم الوارد في كتاب تكليف الحكومة حول تحسين الجهاز الإداري للدولة، قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة خاصة للنظر في تطوير وتحسين هذا الجهاز". وقد تألفت اللجنة من وزير الشؤون الاجتماعية، ووزير الدولة لشؤون الرئاسة، ووكيل المالية، ووكيل ديوان الموظفين، وخبراء أردنيين وأجانب في شؤون تنظيم الإدارة، وكانت مهمتها الأولى؛ وضع كادر وهيكل وقواعد ثابتة لتعيين الموظفين، وفق أصول العدالة والإنصاف، ولتحقيق ذلك أتت اللجنة في تعيين الموظفين نظام المسابقة والامتحان بين المترشحين الذين كانوا يتقدمون بطلبات لملئ شواغر الوظائف، (المنار، 514، 1962).

وقد أشارت صحيفة المنار في افتتاحيتها إلى أوضاع الجهاز الإداري، إذ قالت: "أن هذا الجهاز بالنسبة للدولة (كالمعدة) بالنسبة للإنسان، إذا صلحت صلح الجسم كله، وإذا فسدت لم ينفعه بعدئذ طعام ولا شراب، ومن هنا كان اهتمام حكومة النثل بإصلاح الجهاز الإداري، إذ يعد عملاً طبيعياً يتفق مع منطق الأمور، إذ للفائدة ترجى من جهود الحكومة في الإصلاح الداخلي إذا بقي الجهاز الإداري على حالة من الارتباك والفضى وسوء التنظيم، ومن العلل التي يشكو منها الجهاز سوء التوزيع، إذ تجد جامعياً في تخصص التربية أو علم النفس أو الفلسفة يعمل رئيساً لأحد الأقسام في وزارة الاقتصاد، بينما تجد جامعياً آخر يحمل شهادة العلوم السياسية؛ يمارس عملاً في وزارة الزراعة أو المواصلات، وبهذا يكون الموظف لا صلة له على الإطلاق بالفروع الذي تخصص فيه. والظاهرة الثانية من مظاهر سوء التوزيع أن بعض دوائر الدولة كانت مكتظة بالموظفين الذين ليس لهم عمل؛ بينما كانت دوائر أخرى يعمل موظفوها دون انقطاع بسبب كثرة الواجبات المكلفين بها، وقلة الأيدي اللازمة لإنجاز هذه الواجبات، وعلاج هذه العلة يتطلب أن تقوم كل وزارة ودائرة بإعداد جداول تتضمن كافة المعلومات عن موظفيها وعن الأعمال المكلفين بها، وان ترفع هذه الجداول إلى (لجنة تنسيق مركزية) تكون ملحقة بمكتب رئيس الوزراء، بإذ يكون عملها التنسيق مع دوائر الدولة، ويتم وضع كل موظف في الوظيفة التي تتفق مع مؤهلاته والتي يستطيع من خلالها تسخير كفاءته إلى أقصى حد ممكن في خدمة البلد، بإذ يمكن تزويد الدوائر التي تعاني من نقص في موظفيها من الدوائر المتخمة"، (المنار، 514، 1962).

وقد باشرت اللجنة الخاصة بتطوير الجهاز الإداري عملها بزيارة وزارة الاقتصاد الوطني، إذ اطلعت على التقارير المقدمة من موظفي الوزارة والدوائر التابعة لها، وهي دوائر: الإحصاء، الاستيراد، الآثار والسياحة، كما اجتمعت مع وزير التشغيل لبحث تنظيم الجهاز الإداري بالوزارة، (المنار، 532، 1962).

ويبدو أن الحكومة كانت بحاجة لخبرات دولية مختصة في شؤون الإدارة، لهذا استقدمت أستاذين أخصائيين من الجامعة الأمريكية في بيروت، وأخصائياً عربياً ثالثاً، وهم من ذوي الاختصاص العالميين في شؤون الإعمار والإدارة، وقد انحصرت مهمتهم في دراسة تنظيم مجلس الإعمار وفروعه واختصاصه، وتقديم التوصيات بشأن الخطة الاقتصادية العامة ومشروع السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية، وطرق تنفيذها وتمويلها، وصرح النثل أن سياسة الحكومة في مختلف أجهزتها، هي السرعة في الإنجاز، والاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص، (المنار، 518، 1962).

ومن الإجراءات التي اتخذتها اللجنة بغية تطوير عمل المؤسسات والدوائر الحكومية القيام على دمج دوائر حكومية متشابهة في الاختصاص، وتوسيع عمل دوائر أخرى ورفدها بالموظفين نظراً للجهود الكبيرة للمقاة على عاتقها، وطلبت اللجنة من الوزارات والدوائر التابعة لها، تقديم تقارير مفصلة تتضمن عدد الموظفين العاملين فيها، ودرجاتهم، وخبراتهم العملية والعلمية، والشواغر المتوفرة فيها، بهدف تحسين عملها وتقديم الخدمات المناسبة للمواطنين، إضافة إلى قيام كل موظف بتبيان الحالة الشخصية والمالية والمسؤوليات المالية المترتبة عليه، (المنار، 522، 1962).

ومن أجل تسخير كافة الطاقات لخدمة المواطنين، وانجاز معاملاتهم في دوائر الدولة المختلفة، أجرت الحكومة تعديلاً على دوام الموظفين بإذ أصبح الدوام على نظام الفترتين صباحية ومسائية، فقد كان العمل يبدأ يومياً من الساعة 8,30 صباحاً وحتى 2,30 بعد الظهر، ومن الساعة 3- 5 مساءً، ما عدا يوم الخميس إذ كان العمل يبدأ من 8 صباحاً وحتى 12 ظهراً، على أن يكون مجموع ساعات العمل كاملة خلال الأسبوع 42 ساعة. ولتشجيع الموظفين على مزيد من بذل الجهود والإخلاص في العمل، أعادت الحكومة علاوة غلاء المعيشة لجميع موظفي الدولة، وأفراد القوات المسلحة والأمن العام، (المنار، 531، 1962).

وقد علق النثل على قرار تمديد الدوام، "أن تراكم المعاملات وتأخيرها حتم اتخاذ هذا الإجراء، وذلك أن بعض المعاملات التي تخص المواطنين، والتي من المفترض أن تنجز في ساعة واحدة، فإن صاحبها يحتاج إلى مراجعة الدائرة المعنية عدة مرات حتى يتم إنجازها، وفي بعض الأحيان كان المواطنون يضطرون إلى السفر عشرات المرات المتتالية من قراهم وبلداتهم ليراجعوا في نفس المعاملة"، (المنار، 537، 1962).

كما عملت الحكومة على رقد الجهاز الحكومي بحملة الشهادات الجامعية، نظراً للحاجة الملحة لذوي الاختصاص، وحتى لا

يتأثر موظفو الحكومة المعينين بهذا القرار، أكد النل أن تعيين هؤلاء الجامعيين في الجهاز الحكومي، لن يؤثر مطلقاً على الحقوق المكتسبة للموظفين الذين كانوا يعملون في الجهاز في تلك المدة،(المنار،1962،535).

ويظهر اهتمام حكومة النل في إعطاء شرائح المجتمع المختلفة دوراً واسعاً في إدارة مناطقهم، من خلال قيام المحافظين في مختلف المناطق بتشكيل مجالس أهلية استشارية تكونت عضويتها من المجالس البلدية، والجمعيات التعاونية، والمزارعين، والأطباء، وغيرهم من شرائح المجتمع، وكانت مهام هذه المجالس مناقشة وطرح وإبداء الرأي في المشاريع الخدمية في مناطقها مثل: فتح الطرق الريفية التي تربط الأفضية والنواحي، توفير المياه الصالحة للشرب للأهالي، تنظيم المرافق العامة، تشجيع التعليم ومكافحة الأمية، تنظيم العمران ورعاية الأعمال الخيرية، إضافة لذلك شكلت الحكومة لجان لوائية من الحكام الإداريين في المراكز، وقادة المناطق، وممثلين من وزارات الأشغال والزراعة والصحة، وكانت مهمتها اقتراح الطرق القروية الواجب فتحها في القرى والمناطق النائية،(المنار،1962،551).

ومن الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الحكومة لتطوير وتحديث دوائر الدولة والمساهمة في خدمة المواطنين، دمج دوائر مع بعضها البعض واستحداث دوائر جديدة، فمثلاً دمجت الحكومة القسم الفني في وزارة المواصلات، ودوائر: الطيران المدني، والسكك الحديدية وميناء العقبة في دائرة ارتباط واحدة، فيما استحدثت الحكومة وزارة جديدة للصناعة والتجارة، واستحدثت دائرة لرعاية شؤون البلديات في جميع مناطق المملكة، كانت مهمتها الإشراف بشكل كامل على بلديات المملكة، وقد تحولت هذه الدائرة فيما بعد إلى وزارة سميت ب (وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية)، وافتتاح مكتب خاص بوزارة الإنشاء والتعمير لمعالجة شؤون اللاجئين بالضفة الغربية،(المنار،1962،545)، ومن الدوائر التي استحدثتها حكومة النل سلطة القوة والمصادر الطبيعية، والمؤسسة العامة للإسكان والتي كانت مهمتها إنشاء المساكن في مختلف مناطق المملكة، وإجراء الدراسات في المدن المكتظة بالسكان مثل، عمان، والقدس ونابلس بغية إقامة مشاريع إسكانية فيها،(الأردن،6183،1965)، كما نفذت المؤسسة بالتعاون مع الصندوق الخاص للأمم المتحدة أربعة مشاريع إسكانية ريادية من بينها مشروع يتعلق بإسكان العشائر البدوية، (الطاهر، 1965)، كما استحدثت حكومة النل معهد الإدارة العامة، وحسب قانون المعهد الذي صدر عام 1968 فإن الهدف من تأسيسه هو رفع مستوى الكفاءة لموظفي الدولة والمؤسسات الخاصة، واعدادهم إعداداً علمياً وعملياً للارتقاء بمستوى الإدارة،(الجريدة الرسمية،1968،2069)، إضافة لإنشاء مؤسسة التسويق الزراعي بأذ تعمل على تنظيم عملية تصدير المنتجات الزراعية وتنشيط عملية التسويق الزراعي في الخارج،(الجريدة الرسمية،1933،1966).

وفي عام 1966 قامت حكومة النل بإجراء دراسة إدارية مهمة لكل من وزارتي، الداخلية، والداخلية للشؤون البلدية والقروية، تضمنت تنظيم الوزارتين وأعمال الدوائر التابعة لها على اعتبار الوزارتين وزارة واحدة، وقد أوصت الدراسة إلى فصل وزارة الشؤون البلدية والقروية عن وزارة الداخلية فصلاً تاماً، إذ حذفت كلمة داخلية من الأولى، وتعديل القوانين النازمة لعمل الوزارتين الجديتين، وقد ألحقت دائرتي تنظيم المدن وميناء العقبة بالوزارتين كل حسب اختصاصه،(الدفاع،9316،1966).

التطورات الاجتماعية والخدمات العامة

مع بداية تشكيل حكومة النل الأولى ظهرت بوادر الاهتمام بمصالح وشؤون المواطنين والعمل على اطلاعهم بأعمال الحكومة، فقد قام بإصدار تعليمات تقضى بأن يقوم الوزراء بتزويد المخاتير في مناطق الأردن كافة بتقارير دورية عن المشاريع والخطط التي تضعها الحكومة، وكذلك المشاورات التي تجريها مع أعضاء مجلس النواب، وبدورهم كان المخاتير ينقلونها للمواطنين وخاصة تلك الفئات التي تقطن في المناطق النائية، وحرص النل على الالتقاء بالمواطنين بشكل مباشر، ومن أجل هذه الغاية خصص يوم الثلاثاء من كل أسبوع للسماع إلى طلبات المواطنين والمراجعين، وفي بعض الأحيان كان النل يداوم في مكتبه حتى ساعة متأخرة من الليل لإنجاز أمور الرئاسة ودراسة طلبات المواطنين،(المنار،517،1962).

ولتنظيم أمور المقابلات والطلبات والاستدعاءات التي كان يقدمها المواطنين لرئاسة الوزراء، أصدر ديوان الرئاسة بلاغاً طالب فيه جمهور المراجعين، ضرورة تقديم هذه الطلبات إلى الوزارات والدوائر المختصة مباشرة، بدلاً من رئاسة الوزراء، إذ تم تكليف الوزراء ومدراء الدوائر بتنفيذ هذه الطلبات، وفي حالة عدم وجود تجاوب كان المواطنون يضطرون إلى مراجعة ديوان الرئاسة بشأنها،(المنار،518،1962).

ويبدو اهتمام النل منذ عهد وزارته الأولى بموضوع الحريات العامة للمواطنين والسجناء السياسيين، ففي اليوم الذي تلا تشكيل الوزارة عقد النل مؤتمراً صحفياً تحدث فيه عن جملة من الموضوعات كان من بينها التطرق لموضوع المعتقلين، وقال: إن

الحكومة ستدرس قضاياهم بتمعن ودقة، وكل ظلم أو إجحاف سيعالج على أساس من العدالة والمساواة، وأكد أنّ الحكومة ستلغى من قاموسها كلمتي (الحفظ والتأجيل)، وفي موضوع الصحافة، رحبت الحكومة على لسان النل بالانتقادات البناءة التي كان يوجهها الصحفيين للحكومة، وأيدت فكرة إنشاء نقابة للصحفيين تعنى بمشاكلهم ورفع مستواهم، وكان قانون إنشاء النقابة قد صدر عام 1953، إذ تعمل على صيانة حقوق الصحفيين وتحسين أحوالهم وتحديد واجباتهم، وتضمن القانون مواد تنظم عمل الصحفيين بشكل مفصل، (الجريدة الرسمية، 1130، 1953).

وكان الملك الحسين بن طلال أمر بالإفراج عن السجناء بمناسبة مولد الأمير عبد الله، وعملت حكومة التي على اتخاذ الإجراءات الفورية لتنفيذ هذا القرار، (المنار، 507، 1962)، إذ قامت بإصدار قانون العفو العام، والذي شمل السجناء السياسيين، (الجريدة الرسمية، 1596، 1962).

ومن الأمثلة أيضاً على اهتمام حكومة النل بموضوع الحريات العامة، قيامها بإلغاء تصاريح السفر إلى الخارج، والتي كانت مفروضة على المواطنين الأردنيين الذين كانوا يرغبون في السفر للخارج، وفي هذا الجانب كان النل قد صرح أنه بإمكان الأردني أن يسافر إلى أي جهة كانت، دون الحاجة إلى إذن من السلطات المختصة، وأما شهادات حسن السلوك فإن موضوعها يتوقف على أنظمة الدولة التي يرغب المسافر في التوجه إليها، وفي هذا الشأن أصدرت وزارة الداخلية تعميماً إلى مراكز الحدود والمطارات تنفيذاً لهذا القرار، (المنار، 516، 1962).

وقام النل بتشكيل لجنة خاصة لإعادة النظر في جميع التقارير السرية التي كانت تتعلق بسلوك بعض المواطنين، وذلك: "تمهيداً لوضع الأمور في نصابها" كما قال النل عند تشكيل هذه اللجنة، وأقرت حكومة النل قانون ملحق لقانون السجون، تضمن الإفراج عن كل محكوم بالسجن المؤبد إذا قضى عشرين عاماً، وكان حسن السلوك، (الأردن، 5459، 1963). وفي عام 1965 صدرت أوامر ملكية للحكومة بإتلاف حوالي عشرين ألف ملف لدائرة المخابرات، وقد أشرف النل على تنفيذ هذا الأمر، (فلسطين، 1965).

وفي محاولة من حكومة النل لتحديث وتطوير المواد المتعلقة بالقضاء العشائري، عُقدت عدة اجتماعات ولقاءات بين وجهاء وقضاة العشائر في محافظة العاصمة، وفي أحد هذه الاجتماعات والذي ترأسه السيد ضيف الله الحمود محافظ العاصمة آنذاك، وحضره عدد من قضاة العشائر، ورجال الأمن والمعنيين بشؤون العشائر، وجرى استعراض جميع المشاكل المتعلقة بأصول القضايا العشائرية، ومراسيم الصلح المتعارف عليها، وانتهى الاجتماع بعدد من الحلول والاقتراحات التي تتعلق بالإبقاء على المراسيم العشائرية في قضايا: هناك العرض وقضايا القتل، وعدم استعمالها في قضايا الصدم، والقضايا العادية، (الدفاع، 9443، 1967).

وقام الرئيس النل خلال شهر آذار 1962 بجولات في مختلف مناطق ومدن المملكة، التقى خلالها مع المسؤولين والمواطنين في تلك المناطق، وكانت هذه الزيارات تهدف إلى الاطلاع على أوضاع وأحوال المواطنين، وإيجاد حلقات وصل بين الحكومة والمواطنين، (المنار، 538، 1962).

وخلال شهر رمضان عام 1962، كانت بعض جلسات مجلس الوزراء تُعقد بعد الإفطار، وأحياناً تستمر حتى ساعة متأخرة من الليل، وخلال عطلة العيد داوم الرئيس النل في مكتبه، وذلك من أجل التواصل مع أعضاء الحكومة وكبار موظفي الرئاسة، لتصريف شؤون الدولة والمواطنين، (المنار، 531، 1962).

ومن أجل تقديم الخدمات العامة للمواطنين وتسخير الإمكانيات والكفاءات لخدمتهم، وتنفيذ الخطط العملية التي وضعتها وزارة الداخلية لتطوير البلديات في الأردن، قامت الوزارة بدراسة أوضاع البلديات في المملكة، ومن بينها إعادة النظر في موضوع بعض رؤساء البلديات من كبار السن، وقدم مجلس الإعمار قروضاً للبلديات الصغيرة بلغت قيمتها خمسون ألف دينار، لمساعدتها على تنفيذ مشاريعها، وبين النل أن الحكومة أجرت دراسات شاملة لتشكيلات البلديات ووضع حلول جذرية لرؤساء البلديات تبعاً لما تتطلبه مصلحة البلد، (المنار، 539، 1962). وفي عام 1966 أسست حكومة النل صندوق خاص بالبلديات والقرى، برأس مال بلغ 3 ملايين دينار، وكان هذا الصندوق مستقلاً إدارياً ومالياً، وكانت مهامه تقديم القروض لمشاريع البلديات وإعانتها على القيام بواجباتها، (الجريدة الرسمية، 1933، 1966).

وعقد رؤساء البلديات في المملكة مؤتمراً ناقشوا فيه أوضاع البلديات وسبل تطويرها، إذ تم مناقشة عدة أمور لتحقيق هذه الغاية، ومنها: توحيد أنظمة وقوانين البلديات، تخفيض عدد أعضاء المجالس البلدية إذ يكون نصف الأعضاء منتخبين، والنصف الآخر يتم تعيينهم عن طريق الحكومة، المطالبة برفع سن العضو من 25 إلى 30 سنة، زيادة صلاحيات رؤساء البلديات في

المصرفيات، وضع كادر موحد لموظفي البلديات، وتوحيد زيّ موظفي البلديات، (الدفاع، 9316، 1966).
وفي مجال الخدمات الصحية، قامت حكومة النبل بإنشاء عيادات صحية في أغلب مناطق المملكة، وفي كلمة له أمام مجلس النواب، أكد النبل أن عدد ما تم افتتاحه من العيادات الصحية في القرى خلال رئاسة للحكومة الأولى، هو ضعف ما أسس من هذه العيادات في تاريخ المملكة، وقال إن الحكومة ماضية في سياسة توسيع الخدمات العامة على أسس جغرافية تضمن العدالة للجميع، (الأردن، 5476، 1963)، وفي عام 1966 عممت وزارة الصحة الخدمات الطبية في جميع المحافظات والألوية، وزادت ساعات العمل للأطباء بواقع ثلاث ساعات إضافية يومياً بعد الدوام، (الدفاع، 9331، 1966)، واتخذت الوزارة إجراءات أخرى في هذا المجال، إذ عملت على جعل دوام المستشفيات الحكومية بشكل مستمر ليلاً ونهاراً، وكانت معظم العيادات والمراكز الصحية في العاصمة ومراكز المحافظات مفتوحة يومياً أمام المراجعين، وأما العيادات القروية التي كانت تُزار من قبل الطبيب مرة أو أكثر كل شهر، عدلت وزارة الصحة هذا النظام بإذ أصبحت هذه العيادات تزار مرة أو أكثر كل أسبوع، (الجريدة الرسمية، 1623، 1962).

وشهدت العاصمة عمان اهتماماً خاصةً من الحكومات التي ترأسها النبل، ففي شهر آذار 1962 قامت حكومة النبل بإنشاء سلطة جديدة سميت (سلطة مدينة الحسين الرياضية)، والغاية منها بناء مدينة رياضية متكاملة في العاصمة، (المنار، 551، 1962).

وقامت حكومة النبل بتشكيل لجنة خاصة مهمتها وضع الإجراءات المناسبة من أجل تطوير العاصمة وتجميلها، وكانت هذه اللجنة برئاسة وزير الصحة، وعضوية ممثلين عن وزارات: الصحة، الداخلية، الشؤون الاجتماعية، وقد كُلفت اللجنة بدراسة موضوع نقل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين من مداخل العاصمة إلى مخيم تتوفر فيه كل وسائل الحياة، إضافة لذلك قامت اللجنة بإزالة البركسات والمسكن المهمل في المخيمات من أجل إقامة حدائق وبيساتين ومرافق عامة بدلاً منها، (المنار، 537، 1962)، وكان أحد الاقتراحات لتحسين وضع المخيمات أن تقوم الحكومة بتحصيل مبلغ مقداره عشر فلسات من كل عائل فلسطيني يحمل بطاقة مؤن إذ تصرف هذه التحصيلات في مشاريع فتح طرق وتحسين الخدمات الصحية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، (المكتبة الوطنية، 1965).

واتخذت الحكومة عدة إجراءات لتنظيم السير في العاصمة، ومن ذلك الاتفاق مع أصحاب الباصات والسيارات لتوحيد شركات الباصات في العاصمة في شركة واحدة، بإذ تقدم الخدمة المناسبة للمواطنين وتضمن عدم استغلالهم، إضافة إلى تأمين باصات حديثة ومريحة، والسير بمواعيد منتظمة، وتحديد مواقف للباصات في العاصمة بإذ تكون بعيدة عن مناطق الازدحام والمسكن، وإصدار قرار بمنع استعمال الزامور في الشوارع العامة، (المنار، 542، 1962). وقد حصلت أمانة العاصمة على قرض قدره 150 ألف دينار من بنك القاهرة عمان وبكفالة الحكومة، لإنشاء موقف للمركبات في مركز متوسط من العاصمة ويبدو أن العاصمة كانت تشهد في ذلك الوقت حركة نشطة للمركبات وخاصة في مركز المدينة، لذلك كان نظام سير المركبات في شوارعها يتم وفق نظام السير في الاتجاه الواحد، (الدفاع، 9458، 1967).

وعملت مديرية الأمن على تنظيم عمل سيارات الأجرة في العاصمة، إذ وضعت أرقام خاصة لسائقي سيارات الأجرة ليتمكن المواطنون تمييزها وقراءتها بسهولة، وتم وضع لوحة داخل كل سيارة يظهر فيها اسم السائق ورقم رخصته والخط الذي يعمل عليه، ورقم سيرته بصورة شمسية له، وكان الهدف من هذه الإجراءات تبليغ دوائر الأمن العام بأوصافه كاملة في حال ارتكب السائق مخالفة ما أو أساء أديباً إلى ركاب السيارة، (الدفاع، 9437، 1967).

وفي عام 1965 قامت أمانة العاصمة بإنشاء مشروع الصرف الصحي في عمان، تضمن إنشاء عبارات ومد خطوط أنابيب الشبكة الرئيسية لتصريف المياه العادمة ومياه الأمطار، وبطول بلغ 57 كلم، وبناء محطة تصفية في موقع عين غزال، بتكلفة إجمالية بلغت حوالي 2 مليون و600 ألف دينار، وأصدرت الحكومة قانون سمي بـ (قانون المجاري العامة) والذي نص على استرداد هذه النفقات من أصحاب الأملاك المستفيدة على أقساط سنوية بواقع 3% من تقدير الأملاك، (الجريدة الرسمية، 1849، 1965)، وفي عام 1966 حصلت الأمانة على قرض بلغ 300 ألف دينار من البنك العثماني لاستكمال تنفيذ هذا المشروع، (الأردن، 6362، 1966).

وفي عام 1971 توسعت الأمانة في هذا المشروع إذ تم إيصاله إلى منطقة الجامعة ومستشفى عمان الكبير الذي ضُم فيما بعد إلى الجامعة الأردنية وسمي باسمها، (الجريدة الرسمية، 2564، 1975)، بطول 8 كيلومترات، وبلغت تكاليفه في ذلك الوقت حوالي 115 ألف دينار، دفعت منها وزارة الصحة والجامعة الأردنية مبلغ 70 ألف دينار، وقد استفادت من خدماته جميع المباني

الواقعة بين مدينة الحسين للشباب والجامعة الأردنية، ومدت الأمانة حوالي 120 كيلومتر من الأتابيب إلى المنازل في أحياء مركز المدينة، جبل عمان، اللويذة، الحسين، الشميساني، المصاروة والمهاجرين، (الدستور، 1322، 1971).

وفيما يتعلق بمشروع التلفزيون الأردني، فقد أسست حكومة التل عام 1965 شركة مساهمة عامة حكومية - أهلية برأس مال بلغ 300 ألف دينار، (فلسطين، 1965) تتولى إقامة محطة التلفزيون وكان للحكومة حق مراقبة جميع برامج المحطة واجازتها، كما كلفت الحكومة شركة (RTV) العالمية لإعداد الدراسات المتعلقة بإنشاء محطة التلفزيون الأولى في الأردن، وقد وضع الملك الحسين حجر الأساس للمحطة في 11 تموز عام 1966، (الدفاع، 5262، 1966)، وصدرت عدة قوانين وأنظمة لتنظيم عمل التلفزيون، منها: قانون مؤسسة التلفزيون لسنة 1966، ونظام تنظيم وإدارة مؤسسة التلفزيون لسنة 1966، (الجريدة الرسمية، 1966)، وفي مطلع عام 1967 قامت مؤسسة التلفزيون بتركيب أبراج وهوائيات المحطة في كل من منطقتي صويلح في الأردن وجبل الطور في فلسطين، وبدأ التلفزيون بثه في شهر نيسان 1968، (جرار، 1997).

وفي عام 1965 وضعت حكومة التل المخططات اللازمة لإنشاء مطار دولي جديدة في منطقة زيزيا جنوب عمان، وشكلت لجنة خاصة للنظر في هذا المشروع، إذ أخذت بالاعتبار استيعاب المطار جميع أنواع الطائرات وخاصة الضخمة منها، ومسألة التمويل المالي إذ قدرت تكاليفه آنذاك بحوالي 12 مليون دينار، ويبدو أن التكلفة المالية العالية في ذلك الوقت قد أخرت إكمال هذا المشروع حتى عام 1983، (المكتبة الوطنية، 1983).

وفي الضفة الغربية أقامت حكومات التل عدة مشاريع حكومية لخدمة المواطنين هناك، ومن ضمنها بناء مجمعات لدوائر الحكومة في القدس، لضم جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية في مبنى واحد، وقد قدرت تكاليف البناء في ذلك الوقت حوالي 200 ألف دينار، وإنشاء معهد صناعي في المدينة بالتعاون مع لجنة اليتيم العربي، واشترطت الحكومة على اللجنة أن تساهم في تكاليف بنائه، وأن تكون إدارة المعهد وتعيين الهيئة التدريسية من مسؤولية وزارة التربية والتعليم، (المنار، 545، 1962)، وحصلت الحكومة على منحة أمريكية قدرها 3 ملايين دينار، أنفقت على توسيع مطار القدس، (الأردن، 6178، 1965)، وتضمن المشروع شق نفق تحت المطار لضمان استمرار السير بين القدس ورام الله، وإقامة نظام لاسلكي للملاحة الجوية، وتقوية وإعادة بناء المدرج وتوسيع مده، (الدفاع، 9447، 1967).

وكان التل يجري اللقاءات مع نواب الضفة الغربية، فقد التقى مع نواب القدس الخمسة، وبحث معهم الأمور المتعلقة بشؤون المدينة، (الأردن، 5440، 1963)، ومع وفد الغرفة التجارية بالقدس الذين شرحوا له الأوضاع المتعلقة بعدم توفر البضائع اللازمة لهم، (المنار، 1470، 1965)، وكان التل يقوم بزيارات تفقدية لمدن الضفة الغربية، فمثلاً قام التل عام 1966 بزيارة مدن القدس، وبيت لحم، والخليل، وحلحول، وافتتح مشاريع خدمية فيها، ومنح أمانة القدس قرضاً مالياً لمساعدتها في تغطية التزاماتها، (فلسطين، 1966).

وفي لواء نابلس اهتمت حكومة التل بالمشاريع التي تهدف إلى خدمة اللواء، مثل: فتح مكاتب لإصدار جوازات السفر في المدينة، فتح مكتب للإنشاء والتعمير، والسماح لدايرة التموين بإصدار رخص استيراد البضائع والمنتجات من الخارج، ووقعت بلدية نابلس اتفاقية مع مجلس الإعمار الحكومي تُمنح بموجبها البلدية القروض اللازمة لإقامة مشاريع المياه في المدينة، وتعهدت حكومة التل بكفالة البلدية لدى أي مؤسسة بنكية لإنشاء أي مشروع يهدف إلى إعمار وتوسيع مدينة نابلس وازدهار عمرانها، (المنار، 710، 1962)، كما تم فتح مكتب للشؤون البلدية وصندوق البلديات في المدينة، وبناء مستشفى حكومي جديد، وفي بلدة حلحول أصدر التل أمر دفاع لتنظيم البلدة، وكان الأمر يقضي بتملك الأراضي والأماكن اللازمة لتنظيم البلدة، وفتح وتوسيع الشوارع فيها، (الأردن، 6351، 1966).

وقد أولت حكومة التل لمشاريع الطرق أهمية كبيرة وخاصة الطرق الحيوية، فقد قام مجلس الإعمار بصرف منحة بريطانية قدرها 200 ألف دينار لغاية إكمال طبقة الإسفلت النهائية للطريق الصحراوي الذي طرح عطاؤه عام 1956، ويوشر العمل على تنفيذه عام 1958، (المكتبة الوطنية، 1956)، وبعض الطرق تم شقها لغاية تشجيع السياحة في المملكة، وخاصة في المناطق النائية، مثل: الطريق المؤدي إلى القصور الأموية المنتشرة في البادية الأردنية، وكان المخطط يشتمل على طريقتين، وأحد للذهاب وآخر للعودة، ويبدأ طريق الذهاب من الموقر إلى الحرائة فقصر عمرة ثم إلى الأزرق، وأما طريق العودة فينطلق من الأزرق ويمر إلى موقع حمام السرح وقصر الحلابات حتى يصل إلى الزرقاء، وتم تنفيذ طريق بيت لحم - القدس نظراً لأهميته السياحية، (الدفاع، 9088، 1965).

ومن الطرق الحيوية الأخرى التي ساهمت في تشجيع الصناعات الكبرى طريق الصافي - العقبة، وقد سعت حكومة التل إلى

توفير الأموال اللازمة لهذا الطريق الذي يبلغ طوله 180 كلم من موقع مصنع البوتاس على الشاطئ الجنوبي للبحر الميت وحتى العقبة، وبتكلفة بلغت حوالي 9 ملايين دينار، وكان الهدف الرئيسي لهذا الطريق هو تصدير مادة البوتاس إلى الخارج من خلال ميناء العقبة، (الدفاع، 9088، 1965).

وخلال عام 1965 قامت وزارة الإشغال العامة بفتح وتعبيد العديد من الطرق التي تصل المدن بالقرى، وبتكلفة بلغت 870 ألف دينار، ومن هذه الطرق: طريق الكرك- القطرانة، الكرك-الأغوار، طريق صويلح- ياجوز- الرصيفة، وطريق الطفيلة- جرف الدراويش، والطفيلة- الرشادية، واربند- أم قيس، والسلط - أم جوزة، وطريق مادبا- حسان- ناعور، وساكب - عنجرة، (الأردن، 6135، 1965).

إضافة إلى شق وتعبيد وتمهيد 76 طريقاً قروياً في سائر أنحاء المملكة منها: ستة طرق في لواء جنين، و 18 طريق في لواء نابلس، و 13 في محافظة القدس، و 6 في لواء الخليل، و 13 في لواء اربد، و 6 في محافظة عمان، و 6 طرق في لواء البلقاء و 7 في لواء الكرك، وطريقاً واحدة في لواء معان، (الأردن، 6183، 1965)، وفي عام 1970 انتهت الحكومة من أعمال فتح وتعبيد الطريق الدائري حول عمان (الحزام)، وطريق الزرقاء- المفرق- مثلث الرمثا، (الدستور، 1212، 1970).

وكانت حكومة التل حريصة على ربط المناطق الصحراوية بالمدن، فقد قامت بربط بلدة الجفر بمدينة معان بطريق بلغ طوله حوالي 60 كلم، إذ أقامت الحكومة مشروعاً زراعياً في الجفر بهدف العمل على تشجيع العشائر على الاستقرار، (المكتبة الوطنية، 1968). إضافة لطريق معان- المدورة بطول 110 كلم، وهو طريق هام تستعمله قوافل الحجيج في رحلتها إلى مكة المكرمة، وقد قدرت تكلفته آنذاك بحوالي 3 ملايين دينار، وساهمت السعودية في تمويله، (المكتبة الوطنية، 1965).

وفي عام 1966 جرت مفاوضات بين الحكومة وبنك الإعمار الألماني لتمويل مشروع إنشاء خط حديدي بين معان والعقبة، لاستخدامه في نقل الفوسفات من منطقة الشيدية جنوب معان إلى ميناء العقبة، (المكتبة الوطنية، 1965)، وقد انتهى العمل بهذا المشروع عام 1978، كما جرت عدة اجتماعات للهيئة العليا للخط الحديدي الحجازي التي ضمت وزراء المواصلات في الأردن والسعودية وسوريا، وقد بحثت هذه الاجتماعات إمكانية إعادة تسيير الخط الحديدي بين هذه الدول، (الجريدة الرسمية، 1943، 1966).

واهتمت حكومة التل بمشاريع المياه، فخلال شهر آذار من عام 1962 بدأت في عمان محادثات بين الحكومتين الأردنية والسورية للسير في إنجاز مشروع اليرموك الكبير تنفيذاً لاتفاقية عام 1953 المعقودة بين البلدين لهذه الغاية، (المنار، 539، 1962)، وقد أشرف مجلس الإعمار الأردني على وضع مخططات ومواصفات المشروع، (مجلس الإعمار، 1963)، وقامت الحكومة بتشكيل سلطة جديدة للإشراف على مد قناة لنقل المياه من هذا المشروع إلى الأراضي الزراعية، (الأردن، 5447، 1963)، وحصل الأردن على دعم مالي من الكويت لتنفيذ هذا المشروع، (الأردن، 6390، 1966).

وكان إنشاء قناة الغور الشرقية يهدف إلى استغلال مياه نهر الأردن وروافده في قطاع الزراعة، وقد اشتمل مشروع القناة الذي أنجز في شهر أيلول عام 1966، على شق وتبطين القناة الرئيسية بطول 70 كلم بما في ذلك النفق والأعمال الصناعية المتعلقة بها، وإنشاء شبكتي ري وصراف بطول 600 كيلومتر لري 117 ألف دونم من الأراضي الزراعية في مناطق الأغوار، (الدفاع، 9324، 1966)، وقامت حكومة التل بإنشاء العديد من السدود المائية، مثل: سد الشونة الجنوبية، سد زقلاب وسد المخيبة (خالد بن الوليد)، بهدف استصلاح الأراضي والتوسع في زراعة المحاصيل المتنوعة، (المكتبة الوطنية، 1966).

ووقعت الحكومة اتفاقية تعاون مع صندوق الأمم المتحدة الخاص قامت الحكومة بموجبها بتنفيذ مشروع واسع النطاق للتحري عن المياه الجوفية في المملكة، وقد غطى المشروع ما مساحته 60 ألف كلم مربع، وتضمن حفر آبار عميقة وصل عمق بعضها إلى 2000 متر، (الأردن، 6264، 1965)، وفي عمان عملت أمانة العاصمة عام 1966، على تجديد أنابيب المياه الرئيسية وشراء مضخات مياه جديدة، وذلك لحل مشكلة المياه التي كانت تعاني منها العاصمة في تلك المدة، (الدفاع، 9316، 1966).

وعملت حكومة التل على التوسع في مشاريع الكهرباء، وشهد عام 1965/ 1966 تقدماً كبيراً في هذا المجال، فقد حصلت الحكومة على قرض بريطاني قيمته 2 مليون دينار، وذلك من أجل إنشاء مشروع كهربية الأردن، إضافة إلى الحصول على منح مالية من بعض الدول العربية، فمثلاً قدمت دولة الكويت عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية منحة مالية استغللت في تغطية نفقات إنشاء مشروع كهربية مدينة أريحا عام 1965، وقد افتتح الملك الحسين المشروع بحضور الشيخ جابر الأحمد الصباح رئيس مجلس إدارة الصندوق، (الأردن، 6697، 1965)، وفي بعض الأحيان كانت الحكومة تكفل البلديات لدى البنوك المحلية للتوسع في مشاريع الكهرباء، فمثلاً كفلت الحكومة بلدية نابلس للحصول على قرض مالي من أحد البنوك بلغ

حوالى 150 ألف دينار من أحد البنوك لغاية مشروع الكهرباء في المدينة، (الأردن، 6324، 1966).

وقامت الحكومة برفع تعرفه أسعار الطاقة الكهربائية، التي كانت تنتجها شركة الكهرباء الأردنية، من أجل العمل على توصيل الطاقة الكهربائية إلى المدن والقرى المتاخمة لعمان مثل: القويسمة، أبو علندة، سحاب، ناعور، الفحيص، السلط وماحص، واتفقت الحكومة مع شركات الكهرباء الخاصة في كل من عمان والقدس ونابلس، بهدف تزويد مختلف المدن والقرى الواقعة ضمن مناطق الامتياز الممنوحة لهذه الشركات بالتيار الكهربائي، ومن أجل التوسع في مشاريع الكهرباء عملت الحكومة على إنشاء مصنع أعمدة الكهرباء الإسمنتية، (الدفاع، 9298، 1966).

وفي نهاية عام 1966 حصلت الحكومة على قرض من بريطانيا مقداره 2 مليون دينار لإنشاء شبكة الكهرباء الوطنية، وكانت أولى مشاريعها ربط مدن الزرقاء، عمان، اربد، القدس ونابلس مع بعضها البعض، وكانت هذه الشبكة تعد جزءاً من المشروع العام لكهربة الأردن، ووضعت الحكومة قانون سلطة الكهرباء الأردنية، وبموجبه تأسست سلطة كانت مسؤولة عن جميع المشاريع الكهربائية في المملكة ومركزها عمان، ولها مجلس إدارة يعينهم مجلس الوزراء من ثماني أعضاء، ونص القانون على توسيع مناطق امتياز شركات الكهرباء في عمان والقدس واربد، وإنشاء مؤسسة الكهرباء في نابلس، وقد تكفلت هذه الشركات توصيل الكهرباء لمحافظة عمان واربد والقدس ونابلس والخليل، وبموجب القانون تملك سلطة الكهرباء الشبكة الوطنية للكهرباء التي كانت تولد الكهرباء عن طريق محطتي التوليد في كل من الزرقاء وسد خالد بن الوليد، (الجريدة الرسمية، 1995، 1967).

وأما في موضوع تطوير المدن، فقد نالت مدينة العقبة اهتماماً خاصة كونها تضم الميناء الوحيد والحيوي لاقتصاد المملكة، إذ قامت حكومة النثل بتشكيل لجنة خاصة لدراسة تنظيم المدينة، ونفذت عدد من المشاريع الإنشائية منها: شق الطريق الفرعي الذي يربط ميناء العقبة بالطريق الصحراوي دون العبور بالمدينة، إضافة إلى إنشاء فندق لتشجيع الحركة السياحية في المدينة، (خير، 1974)، وبناء مدرسة ثانوية جديدة، ورفع مستوى مستشفى المدينة، والمباشرة بتوسيع المطار وبناء بيوت لموظفي الجمارك، ومن أجل تسهيل المعاملات في الميناء لمواجهة المشاكل التي يواجهها المستوردون، والعمل على رفع مستوى الكفاءة في معاملات تحميل وتنزيل البضائع، اتخذت الحكومة عدة إجراءات، منها: تفويض دائرة ميناء العقبة مسؤولية الإشراف على البضائع، السير في المعاملات حسب الدور، زيادة عدد موظفي الجهاز الحكومي بما يتناسب وعدد المعاملات، وإنشاء مختبر لتحليل المواد الغذائية والكيميائية، وقد قام النثل بعدة زيارات لمدينة العقبة بهدف الاطلاع على تنفيذ مخططات المدينة، (الأردن، 6347، 1966).

وأظهرت حكومة النثل اهتمامها بتطوير المناطق الصحراوية النائية، فأست في مطلع عام 1962 ما يعرف بـ (مشاريع توطين البدو)، وهي مشاريع زراعية تهدف إلى إسكان القبائل البدوية، وتشجيعها على العمل الزراعي، إذ قامت الحكومة بحفر 15 بئراً ارتوازيّاً في منطقة الجفر، لاستغلالها في ري وسقاية المشروع الزراعي، وقد أشرف على عملية حفر الآبار سلطة المياه، وسلاح الهندسة في الجيش العربي، (مديرية التخطيط والدراسات، 1965).

وعقدت الحكومة ممثلة بوزارة الزراعة اتفاقاً مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية، لتنفيذ هذه المشاريع، إذ قدّم وفد الأردن طلباً بذلك إلى مؤتمر المنظمة الذي عقد في روما في شهر تشرين أول عام 1961، وعلى إثر هذا الاتفاق قام خبراء المنظمة بإجراء الدراسة اللازمة لإنشاء أولى هذه المشاريع في منطقتي الجفر والحسا جنوبي المملكة وقدّرت تكاليفه بحوالى 160 ألف دينار، تم رصدها من مخصصات الحملة العالمية للتحرر من الجوع، وشمل هذا المشروع على إقامة منازل للسكن، ومدارس، وعيادات إلى جانب مشاريع زراعية إنتاجية، (المنار، 535، 1962).

وفي عام 1965 استضافت الأردن مؤتمر الشؤون الاجتماعية والعمل العربي التاسع، بُحث فيه الخطوات والإجراءات التي اتخذتها الدول العربية في موضوع تحضير البدو واسكانهم وتشجيعهم على الاستقرار، (الهندي، 1965)، وشارك الأردن عام 1966 في مؤتمر دولي لتوطين البدو عقد في موسكو من أجل مناقشة مشاكل البداوة في العالم، وقدم وفد الأردن تجربته في هذا المجال، والمتمثلة بإنشاء مشروع تجريبي لتوطين البدو في الجفر عام 1962 الذي تضمن استصلاح 3 آلاف دونم من أراضي منطقة الجفر وبناء وحدات سكنية، وتوزيع بعض الوحدات الزراعية لإتاحة الفرصة للأهالي للعمل في المجال الزراعي، (الدباس، 1967).

وكانت الحكومة تؤلف اللجان المختصة لمواجهة الطوارئ ومشاكل المحل وانحباس الأمطار، فمثلاً شكلت لجنة الإسعاف المركزية لجنة فرعية برئاسة وزير الداخلية وتألفت من متصرفي ألوية الخليل والكرك ومعان بهدف توزيع الأعلاف على مربي المواشي في المناطق القاحلة، وقامت متصرفية لواء معان بتوزيع الأعلاف على مربي المواشي في اللواء، نظراً لانحباس الأمطار

وعدم توفر المراعى، وكان قد وصل إلى المدينة مساعدات لمواجهة هذه الظروف، وهي عبارة عن ما مجموعه 300 طن من الأعلاف،(الأردن، 5441، 1963).

وفى عام 1970 شكلت حكومة التل أيضاً لجنة خاصة لصرف قروض البذار إلى القرى التى تعرضت للمحل، وقد اعتمدت اللجنة فى ذلك على الأسس التالية: تعطى القروض (الحنطة) إلى المزارعين فى القرى التى كان نتاجها فى السنة 30 كيلوغرام للدونم الواحد فما دون، ومعدل سقوط الأمطار فيها 250 ملليمتر فما فوق، ويعطى المزارع بذار ما نسبته 30% من مجموع مساحة الأراضى التى يملكها بمعدل 6 كيلوغرام من الحنطة للدونم الواحد، واعتبرت اللجنة الحد الأعلى للقروض ألف كيلوغرام، والأدنى 50 كيلوغرام. كما الفت اللجنة لجان فرعية فى مراكز المحافظات والألوية والأقضية لدراسة طلبات المزارعين والإشراف على عمليات التوزيع،(المكتبة الوطنية، 1970).

وعملت حكومة التل جهود كبيرة فى حالات الكوارث الطبيعية والأحوال الجوية الصعبة، فمثلاً تعرضت مدينة معان يوم 11 آذار 1966 لهطول أمطار غزيرة ومفاجئة نتج عنها تشكل سيول عارمة داهمت المدينة، مما أدى إلى مقتل ما يقرب من 100 شخص وتدمير عشرات المنازل فى المدينة وخسائر كبيرة فى الممتلكات، وعلى أثر ذلك قدمت الحكومة لأهالى المدينة المساعدات العاجلة والتبرعات التى جمعتها من مناطق المملكة كافة،(فلسطين، 1966)، إضافة لمساعدات قُدمت من بعض الدول العربية، إذ تبرعت الحكومة السعودية بمبلغ 50 ألف دينار لصالح متضرري السيول،(الأردن، 6240، 1966).

وأصدرت الحكومة قانون سمي بـ (قانون إعمار مدينة معان) شكّلت بموجبه لجنة للإشراف على إعادة إعمار المدينة، وقد تألفت اللجنة من وزارات: المالية، الداخلية للشؤون البلدية والقروية، الأشغال العامة، ومؤسسة الإقراض الزراعى ومندوبين اثنين من القوات المسلحة،(الجريدة الرسمية، 1922، 1966)، وكانت مهام اللجنة تتركز فى إزالة الإضرار من المدينة، ووضع المخططات اللازمة للتعمير، وفتح وتعبيد الشوارع، وبناء وحدات سكنية جديدة للمتضررين، والإشراف على جمع التبرعات النقدية اللازمة وصرفها على مشاريع الإعمار، إذ بلغت حصيلة التبرعات فى شهر أيلول 1966 حوالي نصف مليون دينار،(الدفاع، 9316، 1966).

وفى أواخر شهر آذار 1966، ضربت مناطق الجنوب عاصفة ثلجية كبيرة، وأحدثت بعض الأضرار المادية بين الأهالى، خاصة ممن يقطن منهم فى بيوت الشعر، مما دعا الحكومة إلى تقديم المساعدات العاجلة لهم، والبدء فى إنشاء مشروع إسكان لعرب الحويطات، تضمن إقامة قرية جديدة لهم فى أراضي القبيلة والتي تقع على بعد 40 كلم إلى الشمال من معان، وبتكلفة بلغت 200 ألف دينار،(الأردن، 6351، 1966).

التربية والتعليم

بدأت حكومة التل مطلع عام 1962 بإجراءات إنشاء الجامعة الأردنية،(الموسى، 1986)، وكانت الخطوة الأولى التى اتخذتها الحكومة من أجل هذه الغاية تشكيل لجنة سميت بـ (اللجنة الملكية الخماسية للتعليم)، وكلفتها القيام بجولة استغرقت شهرين زارت خلالها عدداً من الدول العربية، والأوروبية، وأمريكا، بهدف الاطلاع على أنظمة التعليم العالى والمهنى فيها، وللاستفادة منها فى إنشاء الجامعة الأردنية، وقد أعدت اللجنة تقريراً شاملاً لما تمخضت عنه هذه الجولة من نتائج، (المنار، 531، 1962).

وفى شهر أيلول عام 1962 بدأ التدريس بكلية الآداب فى الجامعة وتم تعيين الدكتور ناصر الدين الأسد عميداً للكلية، وفى عام 1966 قامت الجامعة الأردنية وبالتعاون مع دائرة الآثار بتأسيس متحف للآثار والجيولوجيا فى قسم التاريخ والآثار، وكان رئيسه فى ذلك الوقت الدكتور عبد الكريم الغرابية، وقد تولى المتخصصون فى القسم إدارة المتحف إضافة لإجراء الدراسات والحفريات الأثرية،(الدفاع، 9397، 1966)، وفى بعض الأحيان كانت الجامعة تحصل على دعم مادي من الشركات الحكومية للتوسع فى مبانى الجامعة ومرافقها، فمثلاً تبرعت شركة الفوسفات بمبلغ 25 ألف دينار لإقامة برج كبير فى الجامعة يحمل ساعة فى أعلاه،(الدفاع، 9458، 1967)، وكان بعض المسؤولون العرب يطلعون على تجربة إنشاء الجامعة، فقد قام الشيخ شخبوط بن سلطان شيخ إمارة أبو ظبي بزيارة الجامعة خلال زيارته لعمان عام 1966،(الأردن، 6367، 1966).

وتظهر حاجة الأردن لوجود جامعة تتوفر فيها التخصصات التى يحتاجها سوق العمل، من خلال الأعداد الكبيرة للطلاب الذين يدرسون فى الخارج، وفى عام 1962 بلغ عدد الطلاب الذين كانوا يدرسون فى الأقطار العربية وبعض الدول الأوروبية حوالي خمسة آلاف طالب وطالبة،(المنار، 532، 1962).

وقبل إنشاء الجامعة اهتمت حكومة التل فى أمور الطلبة المبتعثين إلى الخارج، ولهذه الغاية شكلت لجنة خاصة بالبعثات،

وكانت لها صلاحيات عدة مثل: ابتعاث الطلبة في تخصصات مختلفة يحتاجها سوق العمل الأردني، وتحصيل المبالغ المالية من الطلبة الذين لا يلتزمون بتنفيذ تعهداتهم، والنظر في تمديد الدراسة للطلبة الذين يحتاجون ذلك، إضافة لإمكانية تغيير التخصص لآخرين، (فلسطين، 1963).

وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تقدم مساعدات مالية للطلاب الذين كانوا يدرسون في جامعات وكليات الدول العربية، وفي عام 1965 توقفت الوزارة عن تقديم هذه المساعدات للطلاب الذين كانوا يدرسون في كليات مشابهة لكليات الجامعة الأردنية مثل الآداب والتجارة، وأما الذين كانوا يدرسون في كليات: الطب، الهندسة والحقوق، فقد استمرت الوزارة في تقديم المساعدات المالية لمن كان يحتاجها منهم، (المنار، 1669، 1965).

وفي مجال التعليم الأساسي سعت وزارة التربية والتعليم لتطوير طرق التدريس في المملكة، ومن أجل هذه الغاية بحثت مع المنظمات العالمية، موضوع إيفاد خبراء في مجال التعليم الجامعي للتدريس في داري المعلمين برام الله، والمعلمين في عمان، وعملت الوزارة على زيادة مدة التدريس فيهما إلى أربعة سنوات بدلاً من سنتين، وذلك من ضمن الخطط التي وضعتها؛ لرفع مستوى التعليم في المملكة، (المنار، 532، 1962).

وقامت وزارة التربية والتعليم بإعادة تأليف لجنة الإشراف على امتحان الثانوية العامة على النحو التالي: ذوقان الهداوي أميناً عاماً لامتحان شهادة الثانوية العامة، وشوكت تفاع، وحسام الدين اللحام، وعبد الرحيم مرعي، مساعدين لأمين الامتحان، (المنار، 532، 1962).

وفي ذات المدة قامت الوزارة بإجراء دراسات عدة لتطوير التعليم في المملكة، بهدف إتاحة التعليم المجاني لجميع المواطنين، إذ كانت قد رصدت المخصصات اللازمة لفتح المدارس في المدن والقرى، وتطوير المدارس القائمة في تلك المدة وزيادة صفوفها، و عملت على رفع مستوى المعلم، من خلال الاستعانة ببعض الخبراء من (منظمة اليونسكو) لتطوير التعليم. ووضعت نظاماً خاصاً لتأليف الكتب بهدف اتخاذ الخطوات اللازمة لتوزيع الكتب مجاناً على الطلبة، (المنار، 537، 1962).

وفي تصريح للشيخ إبراهيم قطان وزير التربية والتعليم آنذاك، أكد أن الوزارة تعمل على إعادة النظر في مناهج التعليم العامة لخلق المواطن الواعي، ومن أجل تحقيق ذلك شكلت الوزارة عدة لجان تربوية بهدف وضع المقررات الإصلاحية في شتى المجالات، وعقدت عدة اجتماعات لهذه الغاية، منها اجتماع ضم مفتشي اللغة الانجليزية، وآخر حضره خبير اللغة الإنجليزية في المجلس الثقافي البريطاني لبحث عقد دورات لمعلمي الإنجليزية للصفوف الابتدائية في المملكة، (المنار، 539، 1962).

وفي بعض السنوات كانت وزارة التربية تدفع رسوم الاشتراك بامتحان شهادة الدراسة الثانوية والبالغة ثلاثة دنانير عن عدد من الطلاب في مختلف ألوية المملكة، ويبدو أن الهدف من وراء ذلك هو تشجيع الطلاب الذين لم تسعفهم أحوالهم المادية على الالتحاق بالامتحان ولاسيما في المناطق النائية.

وفي عام 1962 وضعت حكومة النثل نظام جديد لمرحلة التعليم الأساسي، إذ قسم النظام الجديد الدراسة إلى ثلاث مراحل هي الابتدائية والإعدادية والثانوية، وكانت كل مرحلة تضم عدد من الصفوف، وحدد النظام أسس العلامات وترقيع الطلاب من مرحلة لمرحلة، (المنار، 551، 1962).

وفيما يتعلق بالمدارس الخاصة فقد وضعت الحكومة قانون جديد للتربية والتعليم فيها، وبموجبه بدأت وزارة التربية الإشراف على المدارس الخاصة، وتوجيهها ومراقبتها في تنفيذ أحكام هذا القانون، وتضمن مواد حظرت على المعلمين والمدارس القيام أو السماح بتوجيهات تؤدي إلى فساد الأخلاق، أو العقيدة الدينية، أو الوطنية، أو إلى التفرفة والشقاق، أو تمس كرامة الأمة العربية، أو تجعل من التربية والتعليم وسيلة إلى غايات سياسية أو حزبية أو طائفية، (الدفاع، 8118، 1962).

وعند صدور قانون الخدمة الوطنية الإجبارية بداية عام 1968، كان بعض الطلاب في المدارس الحكومية والذين ينطبق عليهم القانون، يلتحقون بالمدارس الخاصة بقصد التهرب من الخدمة الوطنية الإجبارية، لذلك أصدرت وزارة التربية والتعليم بلاغاً طلبت فيه من مديري المدارس الخاصة في المملكة، الامتناع عن قبول طلاب جدد في مدارسهم، (الدفاع، 9447، 1967).

واهتمت وزارة التربية والتعليم بالشؤون الصحية لطلاب المدارس، فقامت بتعيين طبيب لكل لواء في ملاك وزارة التربية والتعليم بلاغاً الطلاب ومراقبة الشؤون الصحية في المدارس، إضافة للتعاون مع وزارة الصحة لأصرف العلاجات اللازمة لهم، (المنار، 551، 1962).

ولتسخير طاقات الشباب في خدمة الوطن، توافقت الحكومة ومجلس النواب على وضع مشروع لخدمة العلم، إذ كان يشمل طلاب المدارس وخريجو الكليات والجامعات والشباب المتعطلين عن العمل، وكانت الخدمة إلزامية لجميع الشباب البالغ من العمر

20 عاماً ولمدة عامين، وخلال العطلة الصيفية كانت وزارة التربية تقوم بالتدريب العسكري لطلاب المدارس الثانوية الذين كان عددهم في المملكة يزيد عن 4000 طالب، ويواقع ثلاث حصص تدريب أسبوعياً، (الدفاع، 8929، 1965).

وأظهرت نشرة إحصائية عن التعليم في الأردن عام 1965 أن عدد المدارس الحكومية في الأولوية بلغت 1396 مدرسة منها: 290 مدرسة في البلقاء، و304 مدارس في اربد، و93 مدرسة في الكرك، و51 مدرسة في معان، و221 مدرسة في محافظة القدس، و358 مدرسة في لواء نابلس، و79 مدرسة في الخليل، فيما بلغ عدد الطلاب في المدارس الحكومية 266 ألف طالب وطالبة، وعدد المعلمين 7613 معلماً ومعلمة، منهم 6539 على حساب الحكومة، و137 على حساب البلديات، و81 على حساب الأهالي، و856 على حساب مخصصات وكالة الإغاثة، (الدفاع، 8953، 1965).

وبيّنت إحصائية أخرى صدرت خلال عامي 1966/1967، تشكيلات المدارس الثانوية الأكاديمية في المحافظات والألوية، وكانت الشعب الأكاديمية الثانوية في المملكة تنتوزع على النحو الآتي: في عمان 62 شعباً أكاديمية ثانوية للبنين، و35 شعباً أكاديمية ثانوية للبنات، وكان يتم قبول الطلاب الناجحين في الشهادة الإعدادية من بلدتيّ ماحص والفحيص في الصف الأول الثانوي الأكاديمي في عمان، ونقل الطلاب المترفعون إلى الصف الثاني ثانوي العلمي من مدرسة مادبا الثانوية ومدرسة وادي السير إلى عمان. وأما في لواء الزرقاء فقد بلغ عدد الشعب الثانوية 18 شعباً للبنين و8 شعباً للبنات، وفي محافظة البلقاء 13 شعباً للبنين و6 شعباً للبنات، ومحافظة اربد 69 شعباً للبنين و24 شعباً للبنات، ومحافظة الكرك 14 شعباً للبنين و5 للبنات، ومحافظة معان: 7 شعباً للبنين و3 شعباً للبنات، ومحافظة نابلس: 60 شعباً للبنين و30 شعباً للبنات، ولواء جنين 30 شعباً للبنين و8 شعباً للبنات، ومحافظة القدس 85 شعباً للبنين و3 شعباً للبنات، ومحافظة الخليل 36 شعباً للبنين و9 شعباً للبنات، (الدفاع، 9306، 1966).

وقامت وزارة التربية في عام 1965 بإنشاء مدرسة زراعية في منطقة الشوبك، تضم عدة مباني، وكانت هذه المدرسة تهدف إلى تدريس طرق الزراعة، وتربية الحيوانات وصناعة الألبان (دائرة الإرشاد والثقافة، 1965)، وكانت الوزارة تعمل على تهيئة طلاب المرحلة الإعدادية للاتجاه نحو التعليم المهني والصناعي والزراعي والتجاري، ففي عام 1966 شكلت الوزارة لجنة من مدير التعليم الإلزامي والزراعي ومدير التربية في كل لواء من ألوية المملكة، بحثت أماكن توزيع مراكز النشاط الصناعي والزراعي والتجاري في المرحلة الإلزامية في مدارس المملكة، (الأردن، 6328، 1966).

وفي موضوع مكافحة الأمية في المملكة، نفذت حكومة النثل مشروع مكافحة الأمية الذي أقرته الجامعة العربية التي أسست عام 1966 جهاز خاص لهذه الغاية سمي بـ (الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار). ولإنجاح هذا المشروع سمحت الحكومة لمجموعة من المعلمين والمعلمات بالتدريس في مشروع مكافحة الأمية وتعليم الكبار في غير أوقات الدوام الرسمي مقابل مكافآت مالية قدرها سبعة دنانير شهرياً، (الدفاع، 9395، 1966).

وفي مجال مساهمة المملكة في تقديم الخدمات التعليمية للدول العربية والإسلامية، استضافت عشرات الطلاب من كينيا، ونيجيريا، والنيجر، والصين واليابان في بعثات تعليمية على نفقة الحكومة، واستضافت ما يقارب من 80 طالباً من الجزائر، كانوا يقيمون في منازل داخلية في مدينة نابلس، وتلقوا التعليم في مدارسها على نفقة الحكومة، وصدرت الحكومة كميات كبيرة من الكتب المدرسية إلى بعض الأقطار العربية والإسلامية مثل: اليمن، وحضرموت ونيجيريا، إضافة إلى إعارة عدد كبير من المعلمين والمعلمات للدول العربية مثل: دول الخليج ولاسيما السعودية، والجزائر، هذا فضلاً عن المعلمين الذين كانوا يعملون بعقود فردية في دول الخليج وعدن وليبيا والجزائر والمغرب والسودان، (الأردن، 6257، 1965)، فمثلاً في عام 1966 تعاقدت السعودية مع 1200 معلماً ومعلمة للعمل في قطاع التعليم لديها، (الدفاع، 9320، 1966).

القوانين والأنظمة

أصدرت الحكومات التي ترأسها النثل مجموعة من القوانين والأنظمة في مختلف مناحي الحياة، وأغلب هذه القوانين والأنظمة تم إصداره للمرة الأولى.

وقد وضع النثل عند رئاسته للحكومة الأولى موضوع الحريات العامة على سلم أولوياته، لهذا فقد أصدر قانون العفو العام الذي تم بموجبه إطلاق السجناء السياسيين وسجناء الرأي، (الجريدة الرسمية، 1596، 1962)، وقانون الأحزاب السياسية عام 1963، الذي تضمن حق المرأة الأردنية المشاركة في الانتخابات، (الأردن، 5479، 1963)، كما أصدرت حكومة النثل عام 1965 نظاماً خاصاً لتشجيع الحركة الفكرية في المملكة، وكانت بنود النظام قد نصّت على رصد جوائز مالية شهرية وصلت إلى 2500 دينار،

منها: 300 دينار منحت للناشر الأردني الذي قدم خدمة كبيرة لإبراز الفكر الأردني وشخصيته، وجائزة قدرها 300 دينار منحت لأفضل كتاب في موضوع تاريخ الأردن والثورة العربية الكبرى، وجوائز أخرى لمواضيع للرواية والقصص والمسرحيات والتمثيلات، (الدفاع، 9088، 1965).

وفي موضوع تحديث وتطوير عمل الجهاز الحكومي للدولة أصدرت حكومة التل عدة قوانين في هذا المجال، فمثلاً صدر في عام 1962 قانون تنظيم الجهاز الحكومي، الذي كان يهدف إلى إرساء الجهاز على أساس الكفاءة والنزاهة، (الجريدة الرسمية، 1601، 1962). وفي شهر آذار 1963 صدر قانون صندوق التأمين الاجتماعي لموظفي الدولة، وقد تضمن تقديم العون المالي العاجل لورثة الموظفين المصنفين وغير المصنفين الذين يقضون نحبهم أثناء الخدمة، وتقديم العون العاجل لأي موظف في حالة عجزه عن الاستمرار في العمل لإصابته بعاهاة أو مرض، (الأردن، 5488، 1963). إضافة لإقرار نظام الخدمة المدنية عام 1966، والذي تم بموجبه إنشاء جهاز سمي بديوان الموظفين بهدف تطبيق أنظمة الخدمة المدنية وإدارة شؤون الموظفين، ووضع سلم للرواتب وتصنيف الوظائف، (الجريدة الرسمية، 1911، 1966).

وتم إصدار قوانين وأنظمة لتطوير عمل وزارات الدولة، مثل: وزارة الخارجية التي وضعت لها حكومة التل نظام سُمي بـ (نظام السلك الخارجي)، وبموجبه أجرت الوزارة تنقلات واسعة بين موظفيها، وتم نقل موظفين من ملاك الوزارة إلى دوائر أخرى، ونقل عدد من الموظفين من أجهزة الدولة الأخرى إلى ملاك وزارة الخارجية، وكان الهدف من هذه التنقلات هو جعل أفراد السلك السياسي من حملة الشهادات الجامعية الذين يتقنون لغة أجنبية اتقاناً جيداً، وينطبق عليهم نظام السلك الخارجي الجديد، وقد نصت إحدى مواد النظام على أنه لا يجوز لأي موظف في السلك الدبلوماسي الزواج من أجنبية إلا بموافقة رئيس الوزراء، (الجريدة الرسمية، 1605، 1962).

وصدرت قوانين تهدف إلى خدمة المجتمع الأردني وشرائحه المختلفة، مثل: قانون ديون المزارعين الصادر عام 1962، وقد تضمن وضع تسوية للديون التي كانت مترتبة على المزارعين من أجل تقييدها، (الجريدة الرسمية، 1645، 1962)، إضافة لوضع نظام سمي نظام الإقراض لمؤسسة الإسكان، وبموجبه تم منح المواطنين والموظفين من ذوي الدخل المحدود قروضاً لغاية بناء أو تملك مساكن خاصة بهم، (الجريدة الرسمية، 1933، 1966).

ومن القوانين التي أصدرتها حكومة التل وكانت صاحبة السبق في هذا المجال، قانون المجلس القومي لتخطيط القوى البشرية، إذ أنشئ بموجبه مجلس يتكون من 13 عضواً برئاسة رئيس الوزراء، وشارك في عضويته وزير التربية والتعليم ورئيس الجامعة الأردنية وغيرهم من المختصين، وكانت مهامه الإشراف على دراسة حاجة المجتمع الأردني من القوى البشرية العاملة في مختلف المستويات والمهن والخدمات والتخصصات، (الدفاع، 9333، 1966)، والإشراف على وضع برنامج شامل لإعداد القوى البشرية العاملة وتدريبها، وإقرار السياسة العامة لمختلف المستويات الدراسية من ابتدائية وإعدادية وثانوية وجامعية، (الجريدة الرسمية، 1966، 1965).

ومن أجل حماية حقوق العمال في المنشآت الصناعية، وتحفيزهم على بذل المزيد من الجهد والعمل، قامت حكومة التل بتعديل قانون العمل الأردني الذي صدر عام 1960، (الجريدة الرسمية، 1491، 1960)، وكان من أهم هذه التعديلات أن يلتزم صاحب العمل على دفع تعويض عن سني الخدمة للعامل الذي يتوفى، حتى ولو لم تكن وفاته ناتجة عن الإصابة أثناء العمل، وكان قرار فصل أي عامل خاضعاً لموافقة لجنة تشترك فيها دائرة العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وكان القرار يصدر بناءً على الأسباب التي دفعت إلى اتخاذه، (فلسطين، 1963).

وفي عام 1965 وضعت حكومة التل قانون تم بموجبه إنشاء بنك الإنماء الصناعي، والذي كان يهدف إلى تشجيع المشاريع الصناعية، وتنشيطها، ومساعدتها، وتطويرها، وتمويلها من المصادر الداخلية والخارجية، إضافة لتشجيع الصناعات الصغيرة المحلية اليدوية عن طريق تأسيس الجمعيات التعاونية الخاصة بها ودعمها بالقروض المالية والمعونات الفنية اللازمة، (دائرة المطبوعات والنشر، 1966).

وشهد موضوع التشكيلات والتقسيمات الإدارية في المملكة خلال عهد حكومات التل اهتماماً ملحوظاً، فقد صدر في شهر آذار 1962 نظام التشكيلات الإدارية الواسع، وتضمنت بنوده مواد تتعلق بالمحافظين واختصاصهم والمهام المكلفين بها، وصدر نظام الحكام الإداريين وتطبيق مبدأ اللامركزية، والذي كان يهدف إلى توسيع صلاحيات المتصرفين والحكام الإداريين ورفع مستواهم الإداري، وبموجب هذا النظام أصبح المتصرف أو الحاكم الإداري هو صاحب الصلاحية في البت في كثير من الأمور التي تقع ضمن منطقة اختصاصه، دون الحاجة للرجوع إلى جهة أعلى، وشمل النظام أيضاً على مواد تهتم في رفع مستوى الحاكم الإداري

والمصرف وتوفر له سبل الحياة الكريمة، إضافة لذلك فقد كان هناك توجه لدى حكومة النتل للأخذ بمبدأ اللامركزية بصورة عملية، (الجريدة الرسمية، 1607، 1962)، وشمل هذا النظام استحداث عدد من القائمات ومديريات النواحي، وفك ارتباط عدد من القرى عن بعض الأفضية والحاها بأفضية أخرى، (فلسطين، 1963).

وفي أواخر عام 1965 صدر نظام التقسيمات الإدارية في المملكة، تم بموجبه إنشاء محافظات جديدة إلى جانب محافظتي عمان والقدس اللتان تشكلتا عام 1964 والمحافظات الجديدة هي: اربد، و نابلس، والخليل، والبقاء، والكرك ومعان، وقد اشتملت كل محافظة على عدد من الألوية والأفضية والنواحي والقرى، (الجريدة الرسمية، 1891، 1965)، وصدر نظام التشكيلات الإدارية الذي حدد صلاحيات المحافظين ومسؤولياتهم والجوانب الإدارية والمالية المتعلقة بهم، وتأسيس مجلسي تنفيذي واستشاري في كل محافظة، (الجريدة الرسمية، 1894، 1966)، وكانت الحكومة قد استقدمت خبراء دوليين في الإدارة لدراسة هذا الموضوع، وكان هؤلاء الخبراء قد أوصوا بمنح المحافظين صلاحيات واسعة تشمل كافة شؤون المحافظة، وأن تخضع المجالس التنفيذية في المحافظات لتعليمات المحافظ، إضافة لتعيين متصرف تكون مهمته مساعدة المحافظ في إدارة المحافظات، (الدفاع، 9096، 1965).

وفي مجال التعليم ومحو الأمية، وضعت حكومة النتل عام 1965 نظاماً خاصاً سمي بنظام تعليم الكبار ومحو الأمية، وبموجبه تألفت لجنة عليا عملت على وضع البرامج لهذه الغاية والإشراف على تنفيذ المخططات، وفتح المراكز التعليمية لتنفيذ هذا البرنامج، (الجريدة الرسمية: 1888، 1965).

وأصدرت حكومات النتل مجموعة من القوانين تهدف إلى تعزيز عمل القوات المسلحة وحماية الحدود، منها: قانون المتطوعين للمدن والقرى والأمامية، وبموجب القانون تولى الجيش الأردني مهمة تزويد المتطوعين بالأسلحة والمعدات الدفاعية ليكونوا على استعداد تام للدفاع عن حدود المملكة بالتعاون مع القوات المسلحة، (الجريدة الرسمية، 1856، 1965)، وقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الأردنية لسنة 1966، (الجريدة الرسمية، 1930، 1966)، وتعديل بعض مواد قانون ضباط التعزيز الذي صدر عام 1950، والذي كان يهدف إلى سرعة الحشد العسكري وقت الضرورة، وخاصة بالنسبة للعسكريين الفنيين، (الجريدة الرسمية، 1933، 1966).

ومن القوانين المهمة في هذا المجال قانون الخدمة الوطنية الإلزامية الذي صدر في شهر شباط عام 1968، وفي هذا القانون ألزمت الحكومة الخدمة الوطنية الإلزامية على كل أردني أتم الثامنة عشر من عمره ولم يتجاوز الأربعين، وكانت مدتها سنتان يخدم فيها المكلف خدمة فعلية في وحدات القوات المسلحة إضافة للتدريب العسكري، (الجريدة الرسمية، 2069، 1968).

النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الأساسية في موضوع التطورات التي شهدتها المملكة في مختلف الجوانب، خلال المدة التي ترأس فيها وصفي النتل الحكومة، ولعل أهمها:

1. اهتمت حكومة النتل في عهدها الأول بموضوع الحريات العامة للمواطنين والسجناء السياسيين، فمن المعروف أن الأردن شهد في عقد الخمسينيات من القرن الماضي ظهور الأحزاب والتيارات السياسية ذات التوجهات المختلفة، ويبدو أن النتل أراد فتح صفحة جديدة معها عند تسلمه رئاسة الحكومة الأولى، لهذا فقد عمل على إطلاق صراح هؤلاء السجناء وألغى تصاريح السفر التي كانت تفرض على كل مواطن أراد السفر إلى الخارج.

2. شهد موضوع تطوير وتحديث الجهاز الحكومي الإداري اهتماماً ملحوظاً لرفع سوية الإنتاج وتقديم الخدمات للمواطنين، ويظهر ذلك من خلال الخطوات التي اتخذتها الحكومة التي كان من ضمنها: تشكيل اللجان المختصة التي وضعت الخطط لتطوير عمل موظفي الدولة، ورفد الدوائر والمؤسسات الحكومية بالكفاءات المختصة، وإقرار علاوة الغلاء للموظفين من أجل تحفيزهم العمل بما يخدم المواطنين.

3. استحدثت حكومة النتل عدداً من الوزارات والدوائر والمؤسسات الجديدة، مثل: وزارة الصناعة والتجارة، سلطة المصادر الطبيعية، المؤسسة العامة للإسكان، ومؤسسة التسويق الزراعي، ومحطة التلفزيون الأردني، والجامعة الأردنية، ومدينة الحسين الرياضية، وبنك الإنماء الصناعي، ووضع مخططات إنشاء مطار دولي جنوب العاصمة (مطار الملكة عليا)، والذي لم يكتمل إنشائه إلا في العام 1983 بسبب التكلفة المالية الكبيرة في ذلك الوقت، واستحدث ما يعرف بالمجلس القومي لتخطيط القوى البشرية، وطبق في عهد حكومة النتل ولأول مرة برنامج تعليم الكبار، ومحو الأمية، وكان ذلك في العام 1965، ومن المشاريع الريادية التي تحسب لحكومة النتل إنشاء ما يعرف بالمشاريع الزراعية لتوطين البدو في جنوب المملكة عام 1962 التي عملت

- على استقرار العشائر البدوية، وتأسست على أثرها العديد من البلدات والقرى.
4. اهتمت الحكومات التي ترأسها التل بإصدار العديد من القوانين والتشريعات التي نظمت مختلف نواحي الحياة، السياسية والاجتماعية، والإدارية والاقتصادية، وكان عدداً من هذه القوانين والأنظمة صدر لأول مرة، مثل: تلك المتعلقة بموضوع التقسيمات والتشكيلات الإدارية في المملكة التي نتج إنشاء عدد من المحافظات الجديدة، إضافة للقوانين الاجتماعية مثل: قانون ديون المزارعين.
5. بينت الدراسة مثلاً أن عدد الطلبة الذين يدرسون في الخارج بلغ عام 1962 حوالي (5000) طالبا وطالبة، بُعث الكثير منهم على نفقة الحكومة، وشهد التعليم الأساسي إعادة تنظيم وتطوير إضافة للتوسع في عدد المدارس والصفوف الثانوية، و أظهرت الدراسة أن الحكومات التي ترأسها التل أصدرت مجموعة من القوانين والأنظمة في مختلف الجوانب.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق

الوثائق الحكومية المودعة في دائرة المكتبة الوطنية.

ثانياً: منشورات المؤسسات

- دائرة الثقافة والإرشاد، (1965) التربية والتعليم، وزارة الإعلام، عمان.
- دائرة المطبوعات والنشر، (1966)، الاقتصاد الأردني، حجمه ونموه، وزارة الإعلام، عمان.
- مديرية التخطيط والدراسات، (1965)، المشروع التجريبي لتوطين البدو في الجفر، وزارة الزراعة، عمان.
- مجلس الإعمار، (1970)، برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية، عمان.
- مجلس الإعمار، (1963)، نشرة مجلس الإعمار، عمان.
- وزارة الاقتصاد الوطني، (1971)، مجموعة الاتفاقيات الاقتصادية الدولية التي ترتبط بها المملكة الأردنية الهاشمية، عمان.
- وزارة الثقافة والإعلام، (1963)، الأردن عام 1962، عمان.

ثالثاً: الصحف

- الأردن، (أسس صحيفة الأردن كل من خليل نصر وباسيل الجدع في حيفا عام 1923، ثم انتقلت إلى الأردن عام 1927، وكانت أسبوعية ثم تحولت إلى يومية عام 1949).
- الجريدة الرسمية، (أصبحت الجريدة الرسمية للإمارة بدلاً من الشرق العربي عام 1926).
- الدستور، (صدرت صحيفة الدستور في عمان عام 1967، بعد اندماج صحيفتي فلسطين والمنار بموجب قانون الصحافة والمطبوعات رقم 16 لسنة 1967).
- الدفاع، (أسسها في يافا إبراهيم الشنطي عام 1934، ثم انتقلت إلى القدس، ثم إلى القاهرة عام 1948، وعادت إلى القدس وبقيت تصدر فيها حتى عام 1967 إذ اندمجت مع الجهاد بموجب قانون الصحافة والمطبوعات، وأصبحت تصدر باسم القدس).
- فلسطين، (أصدرها عيسى العيسى في يافا عام 1911، واستمرت حتى عام 1948 لتتوقف بسبب الحرب، وعادت من عمان بعد ذلك بعام، ثم انتقلت إلى القدس واستمرت حتى عام 1967 لتندمج مع المنار في صحيفة الدستور.
- المنار، (أسسها كامل الشريف في القدس عام 1960، ثم دمجت مع صحيفة فلسطين عام 1967).

رابعاً: المراجع

- جرار، فاروق، الإذاعة والتلفزيون في الأردن، لجنة تاريخ الأردن، عمان، 1997.
- خير، هاني، (1974)، مجموعة البيانات الوزارية الأردنية، (د. ن)، عمان.
- الكتوت، فهمي، (2016)، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، 1950-1967، الجزء الأول، دار الآن ناشرون وموزعون، عمان.
- الدوريات:

الدباس، أحمد، (1967)، مشروع توطين البدو، مجلة الزراعة في الأردن، العدد: 9، السنة: 3.

خامساً: المؤتمرات

- الطاهر، نصوح، (1965)، دراسة ميدانية لتوطين البدو في الأردن، المؤتمر التاسع لخبراء الشؤون الاجتماعية والعمل، القدس.
- الهندي، محمد، (1965)، تقرير المملكة الأردنية الهاشمية عن نشاطاتها في رعاية البدو وتحضيرهم وتوطينهم، المؤتمر التاسع لخبراء الشؤون الاجتماعية والعمل، القدس.

References

Sources and references

- Addefa'a, (Newspaper), Jaffa, Jerusalem.
- Addustour, (Newspaper), Amman.
- Al-Dabbas, Ahmad, (1967), Bedouin Settlement Project, Journal of Agriculture in Jordan, No: 9, vol: 3.
- Alhunidi, Mohammed,(1965), Report of the Hashemite Kingdom of Jordan on its activities in the care, preparation and resettlement of Bedouins, 9th Conference of Social and Labour Experts, Jerusalem.
- Al-Kutut, Fahmi, (2016), Economic and Social Transformation in Jordan, 1950-1967, I, ala'an Publishers and Distributors, Amman.
- Al-Manar, (Newspaper), Jerusalem.
- Al-Taher, Nasouh, (1965), Field Study of Bedouin Settlement in Jordan, 9th Conference of Social and Labour Experts, Jerusalem.
- Aal'urdun,(Newspaper) Amman.Official Gazette, Amman.
- Council of Reconstruction, (1963), Bulletin of the Council of Reconstruction, Amman.
- Department of Culture and Guidance,(1965) Education, Ministry of Information, Amman.
- Department of National Library, Amman.
- Department of Publications and Publishing,(1966), Jordanian Economy, Volume and Growth, Ministry of Information, Amman.
- Directorate of Planning and Studies, (1965), Pilot Project for Bedouin Settlement in Al-Jafr, Ministry of Agriculture, Amman.
- Khair, Hani, (1974), Jordanian Ministerial Data Group, (n p), Amman.
- Ministry of Culture and Information, (1963), Jordan in 1962, Amman.
- Palestine, (Newspaper), Jaffa, Amman, Jerusalem.

General Developments in Jordan under Prime Minister Wasfi al-Tal (1962-1971) "Historical Study – the Newspapers as a Source"

*Ibrahim Faour Al Shraah, Anwar debbshi Aljazy **

ABSTRACT

This study aims to shed light on the impact of the Economic, Administrative, Social and Legal Developments in Jordan during the governments of Wasfi Al-Tal. The study reveals how the group of steps and decisions taken by the Al-Tal government contributed to improving and developing these aspects. The government of Al-Tal sought to provide the state treasury with the necessary funds from several sources in order to stimulate economic growth and development projects. From the administrative sector, attention has been paid to modernize the functioning of the administrative apparatus, institutions and government departments. Many of the social witnessed steps that have influenced its development and progress, as the Al-Tal government worked on the issuing of many laws and legislation that organized various aspects of life in the Kingdom of Jordan.

Keywords: Wasfi Al-Tal, economic, administrative, social and legal developments.

* Department of History, The University of Jordan; and Department of History and Geography, Al-Hussein Bin Talal University, Jordan. Received on 24/7/2019 and Accepted for Publication on 26/9/2019.